**جامعة الجلفة**

**كلية العلوم الانسانية والاجتماعية**

**قسم علم الاجتماع والديموغرافيا**

# مــدخل الى علم الاقتــصاد

**مطبوعة بيداغوجية؛ مقياس مدخل لعلم الاقتصاد موجهة لطلبة السنة الأولى علوم اجتماعية**

**من إعداد:**

**الدكتور دحماني محمد بومدين**

**السنة الجامعية: 2024/2023**

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| 1 | |
| 1 | 1- ماهية علم الاقتصاد..... |
| 2 | 2- مجالات الاقتصاد..... |
| 2 | 3- أهمية علم الاقتصاد..... |
| 3 | 4- التداخل بين الاقتصادي والاجتماعي وارتباطهما..... |
| 4 | 5- ظروف نشأة علم الاقتصاد..... |
| 8 | 6- التعاريف المختلفة لعلم الاقتصاد..... |
| 9 | 7- موضوع علم الاقتصاد..... |
| 9 | 8- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى..... |
| 9 | -علاقة علم الاقتصاد وعلم الاجتماع..... |
| 10 | -العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم القانون..... |
| 10 | -العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة..... |
| 11 | -العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاحصاء..... |
| 11 | -العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم التاريخ..... |
| 12 | - العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الجغارفيا..... |
| 13 | **المحور الثاني: الموارد الاقتصادية وخصائص الحاجات الانسانية.....** |
| 13 | 1- الموارد الاقتصادية..... |
| | 2- أسباب العجز في الموارد..... |

| | |
|---|---|
| 13 | |
| 14 | 3- العوامل الطبيعية المؤثرة في توفر الموارد..... |
| 14 | 4- الحاجات الاقتصادية والحاجات الانسانية الاخرى..... |

| | |
|---|---|
| 15 | 5- تنوع الحاجات الاقتصادية..... |
| 16 | 6- خصائص الحاجات الاقتصادية..... |
| 17 | 7- الموارد الاقتصادية المحدودة وعلاقتها بالحاجات..... |
| 18 | 8-العناصر المكونة للسوق..... |
| 18 | -الطلب..... |
| 19 | -العرض..... |
| 20 | -سلوك المستهلك ونظرية المنفعة..... |
| 21 | 9- الأسواق الاقتصادية..... |
| 21 | -سوق المنافسة الكاملة..... |
| 22 | -سوق الاحتكار التام..... |
| 22 | - أنواع أخرى للسوق..... |
| 23 | **المحور الثالث:النظرية والقانون وعلاقتهما بالمشكلة الاقتصادية.....** |
| 23 | 1- النظرية الاقتصادية..... |
| 23 | 2- الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي..... |
| 24 | 3- القوانين الاقتصادية..... |

| | |
|---|---|
| 4- المشكلة الاقتصادية..... | 26 |
| 5- عناصر المشكلة الاقتصادية..... | 27 |
| 6- الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة..... | 28 |
| 7- النقود..... | 29 |
| 8- الانتاج..... | 30 |
| **المحور الاربع: النظم الاقتصادية**..... | 33 |
| 1- نظام البدائي..... | 33 |
| 2- نظام الرق..... | 33 |
| 3- نظام الاقطاع..... | 34 |
| 4- النظام الاقتصادي ال أرسمالي..... | 34 |
| -حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام ال أرسمالي..... | 35 |
| 5- النظام الاقتصادي الاشت اركي..... | 37 |
| -حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشت اركي..... | 37 |
| 6- النظام الشيوعي..... | 38 |
| 7- النظام الاقتصادي المختلط..... | 38 |
| 8- النظام الاسلامي..... | 39 |
| قائمة الم ارجع..... | 45 |

# المحور الأول: ماهية العلوم الاقتصادية

## 1* لماذا ندرس الاقتصاد؟

شهدت السنوات الاخيرة تطوار سريعا في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويعكس هذا التطور مدى تعقد الظواهر المجتمعية وتغيّرها بصورة ملحوظة، وتعد د ارسة الظواهر الاقتصادية من أهم الد ارسات الهامة التي استحوذت على اهتمام كثير من المتخصّصين سواء في علم الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية الاخرى؛ ويعد علم الاجتماع من أهم هذه العلوم التي ارتبطت نشأتها الأولى بعلم الاقتصاد ومعالجة الظواهر الاقتصادية المختلفة.

فالاقتصاد كمجال خاص للنشاط يمثل الشغل الشاغل للباحث في علم الاجتماع، منذ أن أبان ابن خلدون عن أهمية النشاط الاقتصادي في تشكيل العم ارن البشرى، وتأمل دوركايم أثر تقسيم العمل في المجتمع الحديث على خلق أنواع جديدة من التضامن الاجتماعي، وكان ماركس قد بشّر بما اختزله بعض أعدائه إلى "نظرية اقتصادية، واتخذ فيبر موضوعاً له النظام ال أرسمالي الحديث ( الجذور الدينية الأخلاقية ) وحتى في عصرنا الحاضر ما ي ازل الاقتصاد هو سيد الساحة، الذى أخضع لمشيئته قوى السياسة، والثقافة، والفن، والمعرفة... إلخ.

كما كان لظهور علم الاجتماع الاقتصادي كأحد فروع علم الاجتماع العام ترجمة واقعية للعلاقة المتبادلة بين كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد منذ عدة عقود مضت، واصبح يرّكّز علم الاجتماع الاقتصادي على دراسة المشكلات والقضايا الاقتصادية ومدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي(عبد الله محمد عبد الرحمان، 2006، ص31) الذي تظهر فيه، ويهتم بمعالجة العلاقة بين كل من الاقتصاد والمجتمع، الاقتصاد والدولة، الاقتصاد والعالم...لاسيما بعد أن فرضت ظروف ومتغي ارت النظام العالمي الجديد الكثير من القضايا والمشكلات التي أصبحت من أهم مجالات علم الاجتماع الاقتصادي في الوقت الحاضر، كما يمكن أن نعد أسباب اهتمامنا بالقضايا الاقتصادية في النقاط التالية:

1- علم شيّق يستحق الد ارسة

2- يساعدنا في اتخاذ الق ارارت بخصوص حياتنا المهنية والشخصية

3- ضروري لحماية المجتمع نفسه .

4- يمكن استغلال معلومات هذا العلم في تطوير المشاريع الاقتصادية والتنموية.

5- يعتبر من أهم الدوافع التي تحرك العلاقات الانسانية المختلفة.

## 2* فوائد دارسة الاقتصاد:

- يساعد الاقتصاد على د ارسة العالم من حولنا، وعلى فهم الأحداث في شتى المجالات السياسية ،الاجتماعية...إذ أن كثي ار من هذه الاحداث تكون مدفوعة بالق ارءات والتحركات الاقتصادية المختلفة.
- يدخل الاقتصاد في أدق تفاصيل حياة الانسان، كالعمليات التجارية من بيع وش ارء، فضلا عن النشاطات الاجتماعية المختلفة.
- يساهم علم الاقتصاد في وضع الخطط الاقتصادية التي يؤدي تطبيقها الى النهوض بالمجتمعات الانسانية، وتحقيق الرفاهية لكافة المجتمع.
- يمكن الخب ارء الاقتصاديين من التنبؤ بشكل أكبر بما تؤول إليه الأمور مستقبلا، بناءا على المعطيات المتوفرة لديهم والأوضاع ال ارهنة، للمساهمة بشكل رئيسي في تجنب بعض الأزمات الممكن حدوثها.

## 3* أهمية علم الاقتصاد:

يرّكّز علم الاقتصاد على كيفية التوزيع المناسب للموارد في المجتمع بالاعتماد على عدة ركائز في فهم ما يحدث في الاسواق، ودراسة الاحصائيات وفهم السياسات المختلفة لحالة الاقتصاد وتقييم نتائجها من خلال:

- التعامل مع نقص المورد الخام
- كيفية توزيع المصادر في المجتمع
- تدخل الحكومة في الاقتصاد

- مبدأ تكلفة الفرصة
- الكفاءة الاجتماعية لإيجاد الحلول لفشل السوق
- المعرفة والفهم
- التوقعات
- تطبيق الاقتصاد في الحياة اليومية

إن أهمية الاقتصاد تجعل كثي ار من المهتمين يقبلون على د ارسته كي يتسنى لهم ق ارءة وتحليل الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي بناءا على معطيات اقتصادية تقارب بشكل مثالي في وضع الخطط الاقتصادية التي يمكنها أن تؤثر في تحسين نمط الحياة للساكنة في شتى أقطار العالم(طلعت الدمرداش اب ارهيم ،2003، ص24).

**4* التداخل بين الاقتصادي والاجتماعي وارتباطهما**: يعكس الاستقطاب الحديث نحو علم الاجتماع الاقتصادي أسباب متعددة، والتي تشير بوضوح لمدى التداخل العلمي والتخصص الاكاديمي بين المهتمين بالعلوم الاجتماعية وضرورة اطلاعهم على القضايا والمجالات الحديثة التي تتناولها فروع وتخصصات هذه العلوم مجتمعة، كما جاء ذلك نتيجة للرؤى العلمية النظرية والمنهجية التي ترّكّز على مدخل التعددية المنهجية لد ارسة قضايا ومشكلات المجتمع الحديث عن طريق الاستفادة من التخصّصات العلمية والمداخل والاساليب البحثية المختلفة .

ونسجل هنا الملاحظة في استم ارر اهتمام علماء الاجتماع بالاقتصاد، وتنامى هذا الاهتمام من أجل ملاحقة التأثير الطاغي رللمتغي ات الاقتصادية، حيث يمثل ميدان الاقتصاد والتنمية بؤرة من بؤر الالتقاء المهمة بين علمي الاجتماع والاقتصاد(زينب حسن عوض الله ،2004، ص82)، يحاول أولهما تأكيد الأبعاد الاجتماعية الثقافية للنمو والتخلف، ويجتهد الآخر في إب ارز دور العوامل والأبعاد الاقتصادية لنفس الظاهرة ،ويتجلى الاهتمام بهذا الميدان في علم الاجتماع المعاصر بإب ارز قضايا ومشكلات التنمية الاجتماعية، ود ارسات الفقر والالتفات إلى آثاره .

ويمتد اهتمام هذا الميدان المشترك ليغطي موضوعات علم اجتماع الرفاهية، ومجتمع الرفاهية ومشكلاته وقضاياه، ويرتبط بهذه الازوية طائفة من الموضوعات التي تجسّ د الاستعمار

الجديد، والتغي ارت التي ط أرت على العالم الثالث، وظهور العالم ال اربع، والأشكال الجديدة للتبعية والإمبريالية، ومضاعفاتها الاجتماعية...

هناك تداخل قوي بين العلمين فعلماء الاقتصاد يدرسون العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأف ارد ويهتمون بالنظام الاقتصادي وتفرعاته ود ارسة الرغبات الفردية بطريقة اقتصادية، وعلماء الاجتماع يهتمون بتحديد أثر انتشار الصناعة في مجتمع ما على النظام الأسرى؛ وهل أدت الصناعة إلىتماسك الأسرة، وأثر الصناعة في تغيّر معدل الجريمة....ولكن مجال الاقتصاد أكثر محدودية من علم الاجتماع.

## 5* ظروف نشأة علم الاقتصاد:

يتعذر فهم علم الاقتصاد دون إد ارك لتاريخه وتلك حقيقة تقرها الدوائر الأكاديمية لأن تاريخ الأفكار الاقتصادية لم يكن ميدانا شائعا أو لم يكن ميدانا مجديا أو ثمة مشكلة أكثر خطورة وهي أنّ جانبا كبير ا من الكتابات قد افترض أن الأفكار الاقتصادية لها حياتها وتطورها الخاصان بها، لأن التقدم في موضوع البحث يتم بصورة الماضي دون صورة الحاضر، والحقيقة أن الأفكار الاقتصادية هي دائما وفي الأساس نتاج لزمانها ومكانها ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تفسره(شوقي أحمد دنيا ،2008، ص61)، ومثلما يتغير العالم؛ وهو في الواقع في تحول مستمر، كذلك فإن هذه الأفكار الاقتصادية لابد أن تتغير أيضا إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها.

ولكن في أفضل الأحوال كان التغير في علم الاقتصاد يحدث بطيئا، فمن يستفيدون من الوضع القائم يقاومون التغيير مثلما يفعل الاقتصاديون الذين لديهم مصالح مكتسبة، فالأفكار

الاقتصادية لا تكون لها أهمية عندما وحيثما لا يوجد اقتصاد، كذلك فإن الحاضر هو بعمق نتاج للماضي.

إنّ ما نعتقد من معطيات حالية في علم الاقتصاد له جذور عميقة في التاريخ، هي موضوع تاريخ علم الاقتصاد، وغني عن البيان أن نقطة البدء الحتمية في أي د ارسة لهذا التاريخ هي د ارسة العالم الكلاسيكي.

إن الاقتصاد كسلوك وممارسة قديم قدم البشرية، فالإنسان منذ أسكنه الله الأرض وهو يشقى في كسب عيشه، ويكدح باحثا عن لقمته من خلال تعامله مع الموارد الطبيعية بما وهبه الله من قد ارت عقلية وجسدية ليكتشف يوما بعد يوم كثي ار من الاس ارر حول سنن الحياة.

مرّت البشرية بثلاث منعطفات رئيسية أسهمت في إعادة تشكيل نمط الحياة البشرية وخاصةفي المجال الاقتصادي:

**المنعطف الأول:** الثورة الزارعية: التي أسهمت في توطن الإنسان في القرى ونشوء المدن وقيام الأسواق.

**المنعطف الثاني:** الثورة الصناعية: والتي اتسمت باخت ارع التقنيات الحديثة والتي وظفت في قطاع الصناعة والمواصلات والزارعة.

**المنعطف الثالث:** ثورة المعلومات والاتصالات: وهو ما تشهده البشرية منذ ما يزيد عن ربع قرن إلى يومنا هذا ويتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات ولا ت ازل في حالة تمدد واتساع جعلت العالم مثل قرية واحدة وهي بلا شك نتاج الثورة الصناعية.

لم يتفق الكثير من المفكرين والعلماء على تحديد الزمن الذي ظهر فيه علم الاقتصاد بمفهومه المعروف علميا وأكاديميا، مع الإشارة إلى أن أغلب الآارء ترجع الفضل في تأسيس قواعده الأولى للعالم **آدم سميث**(ض اررالعتيبي وزملاؤه ،1993، ص3)، بسبب اهتمامه بد ارسة الأسس الاقتصادية ومعالجة كافة الظواهر الناتجة عنها، وتحديدا خلال الفترة الزمنية التي سبقت ظهور الثورة الصناعية، وبالتالي يمكن الاعت ارف بأنّ أصل علم الاقتصاد يعود إلى عام1776؛ عندما نشر آدم سميث كتابه الكلاسيكي" بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم."

لذلك يمكن ت لخّيص تاريخ علم الاقتصاد بالمدارس التي أثبتت فاعليتها في التحليل الاقتصادي:

***المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية:** ومن مؤسسيها: آدم سميث (1723–1790) دافيد ريكاردو(1772–1823) ، توماس مالتوس(1766–1834)، جون ستيوارت مل(1806–1873)

وأهمّ أفكارها:

- التحليلات الاقتصادية لا تنصبّ في علم اجتماعي خاص وإنما تتوزع بين العديد من العلوم الاجتماعية .
- اليد الخفية هي التي تحرك النشاط الاقتصادي.
- قانون ساي والتوازن التلقائي للاقتصاد.
- عدم تدخل الدولة في الاقتصاد من باب الحرية الاقتصادية.
- الثورة الصناعية هي من أثّرت في البناءات الفكرية والثقافية والسياسية للمجتمع الاوربي.

إنّ النظرية الكلاسيكية للاستخدام تضم مختلف آ ارء الاقتصاديين الكلاسيك المتعلقة بموضوع الدخل والاستخدام في الاقتصاد، وطبقا للاقتصاديين الكلاسيك، يعمل الاقتصاد بشكل طبيعي عند مستوى الاستخدام الكامل ودون تضخم في المدى الطويل، وبذلك افترضوا بأن الاجور واسعار السلع مرنة، وأنّ السوق التنافسي هو السائد في الاقتصاد(ض ارر العتيبي وزملاؤه ،1993، ص54)، فالنموذج الكلاسيكي لم يمنع وجود فائض في الانتاج ومن ثم بطالة مؤقتة في الاقتصاد.

وطبقا للكلاسيك، اذا سُمح لقوى السوق تعمل في النظام الاقتصادي، فإنها سوف تمنع اي زيادة في الانتاج وسوف تجعل الاقتصاد ينتج مخرجات عند مستوى الاستخدام الكامل، فالاقتصاديون الكلاسيك ادركوا ايضا أن الاقتصاد عندما يكون في مستوى الاستخدام التام ذلك لا يعني عدم وجود عمال عاطلين عن العمل، حيث سيكون هناك عمال عاطل ون طواعيةً (خلال الفترة الزمنية المطلوبة للبحث عن عمل جديد بسبب تغيير ظروف العامل) .

في الوضع الطبيعي، عندما تستجيب كل من الاسعار والاجور للسوق بحرية وبسرعة، فان النظام الاقتصادي للسلع والعمال سوف يعمل في مستوى الاستخدام التام في المدى الطويل، ومنه كان ل ازما علينا توضيح ما يقصد بقانون ساي الذي تعتمد عليه المدرسة الكلاسيكية وتعارضة المدرسة الكينزية، فما هو **قانون ساي للسوق؟**

**جان باتستساي(1776-1832)** هو اقتصادي فرنسي وصناعي، تأثر بأفكار آدم سميث ودافيد ريكاردو، وطبقا لـ (ساي) فإنه "عندما تقوم الشركات بإنتاج السلع في الاقتصاد، فهي تدفع مستحقات عوامل الانتاج (عمل وأرس مال ومنظم وارض)، الناس الذين يستلمون تلك المستحقات

أو المكافئات يقومون بإنفاق هذه الدخول على ش ارء السلع والخدمات التي يحتاجونها، ومن هنا فان كل سلعة مُنتجة ضمن الاقتصاد ستخلق طلباً مساويا لقيمتها في السوق."

هذا الاستنتاج يسمى قانون (ساي) للسوق، ولتوضيح كيفية عمل قانون (ساي) يمكنالقول: أنّ العرض يخلق طلبه الخاص به، وبالنسبة للاقتصاد ككل، سيتساوى الانتاج الكلي مع الدخل الكلي.

ومن هنا فانه عندما يخلق انتاج السلع والخدمات دخلا يكفي لش ارء جميع تلك السلع ،فسوف لن يكون هناك اي نقص في الطلب على السلع، ولا وجود لأي فائض بإنتاج البضائع وبالتالي لا وجود لتسريح أو بطالة عامة للعمال.

إنّ جوهر قانون ساي هو ان ما يخلقهُ الاقتصاد ومهما كان سيُنفق اوتوماتيكيا على ش ارء السلع والخدمات، ولهذا فان الاقتصاد سيكون مصحح لذاته، فأسواقه دائما تصريفية، وبسبب وجود هذا التعديل– الذاتي، فان الاقتصاد يعمل اوتوماتيكيا في مستوى الاستخدام الكامل كأنه يهتدي بـ "اليد اللامنظورة" لأدم سميث.

* **المدرسة الكينزية:** ويرجع الفضل في تصوّر هذه المدرسة الاقتصادية الجديدة إلى العالم الاقتصادي الإنجليزي جون مانياردكينز (1883–1946)، ومعلمه الفريد مارشال(1842 – 1934) حيث أرى أقطاب هذه المدرسة أنّ الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد توازنه في وجود البطالة أو ما يسمي توازن العمالة الناقصة(اسماعيل محمد هاشم ،1973، ص78)، وأن قانون ساى لم يعد سارياً؛ إذ يمكن أن يكون هناك قصور في الطلب، وعلى نحو ما، في قطاع ما من الاقتصاد أو في القوة الش ارئية له أسبابه، ولذلك فإن

الحكومة تستطيع وينبغي أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع. أما في حال الكساد فإن قواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة، وقد كان توازن العمالة الناقصة والتخلي عن قانون ساى، ودعوة الحكومات للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب، هو جوهر النظام الكينزى، وه وما أصبح يسمي بالثورة الكينزية.

* **المدرسة النقدية الحديثة:** مؤسسها ميلتون فريدمان(1912– 2006)؛ أهم أفكارها:

- السياسة المالية لا فاعلية لها مالم تدعمها سياسة نقدية .

- التضخم ظاهرة نقدية.

* **مدرسة التوقعات الرشيدة:** من أهم مؤسسيها روبرت لوكس وتوماس سيرجينت ويتلخص فكرهافي: – السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي من تؤثر في المتغي ارت الاقتصادية الحقيقية.

## 6* <u>التعاريف المختلفة لعلم الاقتصاد:</u>

يعرّف "اقتصاد" لغويا على أنه التوسط بين الاس ارف والتقتير، ويعني كذلك " القصد" أي التوسّط والاعتدال، وترجع كلمة الاقتصاد إلى أصلها الاغريقي: "إيكو" بمعنى بيت أو منزل ،ونوميس بمعنى التدبير أو القانون، لتصبح بشقيّها تحمل معنى " تدبير شؤون المنزل".

ويعرف تعريف الاقتصاد اختلافا كبي ار بين العلماء والمفكرين الاقتصاديين لذا نختار ما يتناسب مع مقياسنا" مدخل الى علم الاقتصاد:"

1- هو العلم الذي يختص بد ارسة وسائل اغتناء الأمم.

2- هو العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أف ارد المجتمع من خلال انتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الانسان.

3- علم إدارة المواد النادرة، حيث يدرس الصور التي يتخذها التصرف الانساني في تدبير هذه الموارد، فهو يحلل ويشرح الصيغة التي يقوم الفرد أو الجماعة طبقا لها بتخصيص الموارد المحدودة لإشباع الحاجات الغير محدودة.

4- علم اجتماعي يعالج تحليل المشاكل المادية ويحدد الوسائل المختلفة التي يستطيع الأف ارد عن طريقها إشباع رغباتهم في السلع والخدمات وذلك باستعمال الموارد المحدودة المتاحة لهم.

5- هو د ارسة كيف يمكن للأشخاص والمجتمعات استخدام الموارد القليلة بطريقة عقلانية تمكن لهم تلبية حاجياتهم بطريقة جيدة دوما.

من هذه التعاريف المختارة يمكن تحديد محتوى علم الاقتصاد بما يلي:

أ- يهتم بوصف طرق إدارة الموارد النادرة التي تظهر في الزمان والمكان.

ب- يهتم بتنظيم الوقائع، فمن مهامه تأسيس الافكار والبحث عن محددات الظواهر وآثارها.

ج- يساهم في توجيه السياسة الاقتصادية، ويبيّن مدى التناسق بين الاهداف وامكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق.

د- يقدّم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهيةالمادية.

## 7*<u>موضوع علم الاقتصاد:</u>

يهدف علم الاقتصاد الى د ارسة الظواهر الاقتصادية بطريقة منهجية؛ من خلال مجموعة من النظريات والقواعد والأد وات التحليلية، التي تساهم في ضبط المعاملات الاقتصادية وفق منهج علمي وقوانين دقيقة للتنبؤ والتحكم في الأزمات والمشكلات الاقتصادية، لذا فعلم الاقتصاد يختص بد ارسة ما يلي:

* **<u>السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع</u>**:أي ماهي السلع والخدمات التي يجب على المجتمع أن ينتجها وفقا لموارده الاقتصادية المتاحة والتي تتميّز بالندرة النسبية.

* **<u>طريقة الانتاج</u>**: هناك طرق انتاجية متعددة مثل:-طرق انتاجية كثيفة العمالة -طرق انتاجية كثيفة أرس المال -طرق انتاجية كثيفة التكنولوجيا

* **<u>توزيع الانتاج بين أفارد المجتمع</u>** : أي كيفية توزيع المحصول والناتج من السلع والخدمات بين عناصر وأف ارد المجتمع من المشاركين والغير مشاركين في العملية الانتاجية.

**8*<u>علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى</u>:** في سبيل الوصول إلى المعرفة تتّحد العلوم وترتبط ببعضها البعض، وفي أحيان كثيرة تتشابك لتفسّر سلوك الانسان المعقد والمرّكّب ،من ذلك فإن علم الاقتصاد لا ينفصل عن غيره من فروع المعرفة الإنسانية أو العلوم الاجتماعية وقد يعتمد على بعض العلوم الأساسية.

* **<u>العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع:</u>**

يتشارك علم الاقتصاد بعلم الاجتماع في أنّ كلاهما يدرس سلوك الانسان، بل العلاقة بينهما أعمق، فلكي يتمكن الاقتصادي من فهم السلوك الاقتصادي للأف ارد والوحدات الاقتصادية عليه أن ينظر إليها من خلال واقع الوسط الاجتماعي الذي تعمل فيه، كما أن الإلمام بالمعطيات الاقتصادية المختلفة لها أهمية في د ارسة الأوساط الاجتماعية من جانب عالم الاجتماع. فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن الجو الاجتماعي، والد ارساتالاقتصاديةالهادفة لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع...

* **<u>العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم القانون:</u>**

ولعلم الاقتصاد علاقة بعلم القانون، حيث تهتم العلوم القانونية بد ارسة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم وعلاقاتهم بالحكومة، وهذه القوانين لا يمكن أن توضع دون اعتداد بالواقع الاقتصادي للجماعة، كما أن هناك قوانين وثيقة الصلة بالحياة الاقتصادية كالقانون التجاري، والقوانين المالية والضريبية، وقوانين الاستثما ارت.

إنّ الاطار القانوني في المجتمع هو الذي يسمح للأف ارد القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية، ويفض المنازعات بين الأف ارد والجماعات والدول، بالقابل القانون يعكس الظروف الاقتصادية في المجتمع، فالهيئات التشريعية عندما تضع القوانين فهي تأخذ بالحسبان الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

* **<u>العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة</u>** :

يعتبر علم السياسة من أهم العلوم الاجتماعية التي لا يمكن للاقتصادي الاستغناء عنها ،فالعلاقة متشابكة بين هذين العلمين، وبداية الاقتصاد كانت تحت اسم الاقتصاد السياسي، وكما أنّ معظم المشاكل الاقتصادية هي في الواقع ذات طبيعة سياسية، والق ارارت السياسية تحمل في

طيّاتها نتائج اقتصادية، كما يوجد تأثير متبادل بينهما فالثوارت الكبرى كانت بدوافع اقتصادية لكنّها ق ارارت سياسية ذات نتائج وأبعاد اقتصادية.

فموضوعات كالبطالة والثروة والدخل هي في الواقع ظواهر اقتصادية لكن لا يتخذ بشأنها ق ارارت من طرف الخبير الاقتصادي بل من طرف السياسي، وعندما تضع الدولة سياستها فهي تستند الى تحليلات اقتصادية، لذلك فالعلاقة بينهما وثيقة.

* **العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإحصاء:**

وللاقتصاد علاقة بعلم الإحصاء، سواء اعتبرنا هذا العلم الأخير قائماً أو مجرد أداة من أدوات التحليل، فقد أسهمت الإحصائيات في تقدّم النظرية الاقتصادية وتطورها بعرض البيانات عن الكميات التي يمكن التعبير عنها بالأرقام، ودور الإحصاء واضح في تحليل الكميات الاقتصادية الكلية التي تتخذ أساساً لوضع السياسات الاقتصادية، وللإحصاء أهمية خاصة في الدول التي تنتهج أسلوب التخطيط في إدارة شئونها الاقتصادية.

إنّ غالبية المتغي ارت الاقتصادية كبيرة وقابلة للقياس والاقتصادي بحاجة ماسة للبيانات الاحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية، فأيّ د ارسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الاساليب الدقيقة في جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها.

إنّ الاقتصادي يستعمل الأساليب الاحصائية المختلفة لمعرفة تطور الاقتصاد الكلي والجزئي وكذلك التنبؤ بمعدلات ونسب النمو في المستقبل، حيث أن استخدام الاحصاء ضروري لكشف العلاقة ودرجة الا رتباط بين المتغي ارت الاقتصادية المختلفة، فنستطيع اعتبار الاحصاء قاعدة الاقتصاد لأنّ التخطيط الاقتصادي الأمثل مبني على بيانات الإحصاء، ودمج العلمين ينتج عنه الاحصاء الاقتصادي.

* **العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم التاريخ:**

وللاقتصاد علاقة بالتاريخ، فالنظريات الاقتصادية لا تفهم إلا في ضوء الظروف الزمانية والمكانية التي تحيط بنشأتها، وتساهم د ارسة التاريخ في إب ارز الظواهر الاقتصادية وفى تقويم السياسات والمنظمات القائمة على تنفيذها، والظواهر الاقتصادية لها أهمية بالنسبة لمن يؤرخون لحياة الشعوب حيث تتأثر الح ركات السياسية والاجتماعية للشعوب بواقعها الاقتصادي.

إنّ العلاقة بين العلمين وثيقة ،ففي أحداث التاريخ جانب اقتصادي يمكن الاستفادة بد ارسته وتحليله واستخ ارج نتائج ذات أهمية لفهم المشاكل الاقتصادية الحالية، فعلم التاريخ يقدّم سجلا حافلا بالمعلومات يمكن الاستفادة منها في وضع قواعد عامة لتفسير وتحليل الواقع.

يعدّ وجود ميدان مشترك بين العلمين يسمى" التاريخ الاقتصادي"، فباحث الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد وتجارب الأمم السابقة في المجال الاقتصادي، والوقوف على السلبيات والايجابيات من خلال معرفة أسباب التقهقر أو الازدهار الاقتصادي للاستفادة من التجارب الماضية.

* **العلاقة بين علم الاقتصاد وعلمالجغارفيا:**

ولعلم الاقتصاد علاقة خاصة بعلم الجغارفيا، فمن فروع هذا العلم الأخير الجغارفيا الاقتصادية التي تهتم بد ارسة وصفية للموارد الاقتصادية للجماعة ونشاطها الاقتصادي، كما أن الإحاطة بعلم الاقتصاد ضرورية للباحث في الجغارفيا الاقتصادية ليستطيع الوقوف على الاتجاهات السليمة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

فالجغارفيا هي د ارسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، فهي تزّودنا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغ ارفية على ثروة النفط أو الذهب أو غيرها من الموارد الطبيعية مهم وسينعكس حتما على طبيعة النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي لتلك المنطقة أو الدولة.

ومنه يجب التنويه إلى أن علم الاقتصاد وعلى مر السنين، يشير في العادة إلى المجتمع والنظام ال أرسمالي، وإلى المشكلات الاقتصادية المثارة في الاقتصاديات ال أرسمالية، ومحاولة تفسير ما يكتنف الحياة الاقتصادية – سواء على مستوى جزئي أو على مستوى كلي – من حقائق اقتصادية واكتشاف القوانين الاقتصادية الحاكمة للظواهر الاقتصادية .

ولا يمس الحقيقة السابقة ظهور نظام اقتصادي مغاير لل أرسمالية وهو النظام الاشت اركي، وقد اجتهد هو الأخر في حل المشكلة الاقتصادية لكنه فشل واختفى أو يكاد يختفى من الحياة الاقتصادية وليسود من جديد النظام الاقتصادي ال أرسمالي أو اقتصاد السوق.

## المحور الثاني: الموارد الاقتصادية وخصائص الحاجات الانسانية:

## 1* **الموارد الاقتصادية:**

هي جميع العناصر الانتاجية المستخدمة في انتاج السلع والخدمات التي تعرف بعناصر الانتاج أو المدخلات، فهي كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحيث لا يهتم إلا بالموارد النادرة، وتشمل الموارد الاقتصادية:

أ /**العمل:** هو كل منتوج أو مجهود ذهني أو عضلي يساهم في الحياة الانتاجية لا نتاج السلع والخدمات فهو القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومها ارت وخب ارت علمية(أرس المال البشري.) ب/ **الأرض:** يسمى عائد الأرض(الريع) وتحوي جميع الموارد الطبيعية سواء تواجدت على سطح الأرض أو في باطنها.

ج /**أرس المال:** يقصد به كل ما أنتجه الانسان من عناصر لمساعدته في العمليات الانتاجية اللاحقة مثل الآلات والمعدات والطرق والجسور ووسائل النقل والمباني من مدارس ومستشفيات.

د /**التنظيم:** يعتبر العقل المدبر الذي يقوم بتجميع عناصر الانتاج المختلفة ثم يتولى عملية المزج والخلط بين هذه العناصر لا نتاج السلع والخدمات ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال وتحمّل المخاطر وتحقيق النجاحات(خالد سعد زغلول حلمي ،2001، ص13).

## 2* أسباب العجز في الموارد:

أ /الحروب التي تحدث بين وقت وآخر ودورها في استن ازف الثروات وعدم استغلال الموارد

ب/ سلوك الأف ارد السلبي تجاه الموارد والإس ارف في استخدامها.

ج/الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات.

د /الأنظمة الاجتماعية الفاسدة وما تقوم به من عمليات تأثر سلبا على الموارد كالاحتكار.

هـ /الاستعمار.

## 3* العوامل الطبيعية المؤثرة في توفر الموارد

أ /**الموقع الجغارفي:** يؤثر موقع إقليم أو دولة أو مكان في تطوير الحياة الاقتصادية والسياسية والحضرية ويتأثر بها كذلك فيضاف إليه الإطلالة على البحار أو المضايق البحرية.

**ب /المناخ:** يلعب الموقع الفلكي إلى جانب العوامل الاخرى دوار هاما في التنمية إذا أحسن استثماره كالمناطق التي تكسوها الثلوج تكون مقصدا للسياحة الشتوية مما يوفر فرصا للعمل والانتاج ومن آثار عناصر المناخ: درجة الح ارة والضوء والثلج والصقيع والرياح والمطر.

**ج /أشكال السطح:** تعد الأشكال التضاريسية المختلفة(السهول، الهضاب، الجبال) عنص ار هاما من العناصر الطبيعية لسطح الأرض، وتؤثر في تنوع الظروف المناخية والغطاء النباتي والحيواني

**د /التربة:** المحاصيل أحد العوامل المهمة في استق ارر البشر من القدم، فالمناطق ذات التربة الخصبة تعد منطقة جذب للسكان، كتربة أد اررومتيجة بالج ازئر العاصمة وضواحيها.

**هـ /النبات الطبيعي:** يتنوع الغطاء النباتي الطبيعي فوق سطح الأرض والذي يؤثر في تطور الانتاج الاقتصادي بالأقاليم المختلفة.

**و /الحيوان الطبيعي:** يعد ذو فائدة كبيرة منخلال الاستفادة من أصوافه وجلوده وألبانه ولحومه، كما يتسبب أحيانا اخرى في خسائر مثلما يفعل الج ارد والا ارنب البرية.

## 4* الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى:

يكون النشاط الإنساني نشاطاً اقتصادياً عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد، فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس أليم يريد إ ازلته أو إحساس بال ارحة يريد زيادته، وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أو عدم الرضا أو جلب الإحساس

بالارتياح أو زيادته، وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية. فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السع ارت الح اررية اللازمة وتختلف أيضاً عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد كما تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي والتي تعتمد على معيار النافع والضار وعن بعض القيم الخلقية أو الدينية.

حقيقة إن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية ونفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة بصاحب الحاجة، فلا توجد حاجات حقيقية وحاجات خيالية(خالد سعد زغلول حلمي ،2001، ص33)، بل هناك حاجات متعددة بعضها مادى وبعضها غير مادى، بعضها جسدي وبعضها نفسى، وهى تت ازيد وتتشعب دون توقف لأن طموحات الإنسان ليس لها حد، فالإنسان يكتشف دائماً أهدافاً جديدة ووسائل جديدة، كما أن حياة نظارئه تعطيه دوافع متجددة للانتقال من نمط من أنماط الحياة إلى نمط آخر.

## 5* تنوع الحاجات الاقتصادية:

وتقسم الحاجات الاقتصادية إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

- فالحاجة الضرورية، هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالحاجة إلى الش ارب والعلاج والطعام، أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.
- أما الحاجة الفردية، فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج، أما الحاجة الجماعية فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأم ارض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

وأخي ار؛ فالحاجة المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة باستصلاح الأ ارضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زيادة الرقعة الزارعيةاللازمة

لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة، أما الحاجة الحالية أو الحاضرة فهي تلك الإحساس أو الشعور الحالي بالألم، علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

## 6*<u>خصائص الحاجات الاقتصادية</u>:

وتتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

*** قابلية الحاجة للإشباع:**

إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تت اروح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول(جاسم محمد سلطان، 2010، ص46) وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

*** لا نهاية للحاجات:**

إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي. وهذه الخصيصة للحاجات

الإنسانية إذ لم يرض عنها أهل الزهد والقناعة لكنها لا شك من أهم دوافع الرقى والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه ما دام قاد أَرً على إشباع حاجاته البسيطة.

*** نسبية الحاجات:**

إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاس لضروارت حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدين، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد.

## 7 * <u>الموارد الاقتصادية المحدودة وعلاقتها بالحاجات</u>:

كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما؛ بمعني أن الإنسان يعيش في عالم ندرة(جاسم محمد سلطان ،2010، ص66)، فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية

لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً مكانياً سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى، وحتى لو كانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت.

والمال الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية، فلكي يعتبر الشيء أو المال أو المورد اقتصاديًا، يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:

* وجود حاجة محسوسة لدى الفرد ووجود علاقة بين الحاجة والشيء الذي يعتبره الفرد قاد اًر على إشباع الحاجة.

* يجب أن تتوافر في الشيء النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر، والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.

* الندرة وهى الخاصية التي تميز بين الأموال الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية ،والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعة بكميات محدودة،

والأموال الاقتصادية، وليست الأموال الحرة، هي التي تكون محلاً لاهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد.

فلا معنى لعمليات الإنتاج والمبادلة إلا بالنسبة للسلع والوسائل النادرة، فالمحيط الخارجي حيث يمد الإنسان بأشياء وفيرة تشبع بعض حاجاته فإن هذه الأشياء تعتبر أشياء حرة لا تدخل في نطاق المبادلات حيث لا يتحمل من يستخدمها أي تضحية لإشباع آخر، فالهواء سلعة حرة وليس سلعة اقتصادية له قيمة استعمالية ولكنه لا يدخل في نطاق التبادل بمعنى أنه لا يتمتع بقيمة تبادلية(جاسم محمد سلطان ،2010، ص96)، وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة المعادن النفيسة أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أو صيد الأسماك أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند.

## 8*<u>العناصر المكونة للسوق</u>:

**أولا: الطلب**

وهو مفهوم يعْني الكميةٌ التي يرغب الناس في الحصول عليها مع التضحيات التي يسْتطيعُون تقديمُها للحصول على هذه الكميةٌ، فيقوم المستهلك بطلب سلعة أو خدمة ويضْع جدولا يوْضح الكميةٌ التي يحْتاجها مقابل السعر المحتمل و يسْمى جدول الطلب.

1 - **جدول الطلب:** هو جدول يوْضح الكميأت المختلفة من السلعة التي يرْغب ويسْتطيعٌ المستهلك ش ارءها خلال فترة زمنيةٌ محددة، وتشكل الرغبة والطلب محددان للطلب الفعال، وفي غيأب الرغبة أو الاستطاعة لا نستطيعٌ الحديثٌ عن طلب فعال، اوأخير الفترة الزمنيةٌ التي يمْكن د ارسة احتياجات المستهلك لأنه غْيرٌ حاجاته مع الزمن.

2 - **قانون الطلب:** وْنْطبق على كل السلع النادرة، قْول القانون: إذا ازد سعر سلعة ستقل الكميةٌ المطلوبة(أحمد محمد أحمد مندور ،2006، ص123)، وإذا قل سعر سلعة ستزيدٌ الكميةٌ المطلوبة ( مع بقاء السلعة الأخرى ثابتة) حيثٌ أن هناك علاقة عكسيةٌ بينٌ كميةٌ اي سلعة والسعر ( التضحيةٌ ) الذي يجْب دفعه، فالسعر والكميةٌ يتحركان في اتجاهينٌ مختلفينٌ.

3 - **محددات الطلب:** هناك اختلاف بينٌ الكميةٌ المطلوبة والطلب، الكميةٌ المطلوبة تنقص مع ارتفاع السعر، وللطلب عموما محددات أهمها:

- **ذوق المستهلك:** فإذا استحسن المستهلك سلعة ازد الطلب عليهًا

- **عدد المشترينٌ:** فكلما ارتفع عدد المستهلكينٌ ازد الطلب على السلع

- **توقعات المستهلكينٌ:** إذا توقع المستهلك نفاذ سلعة ما فيرٌتفع الطلب على السلعة وبذلك يرٌتفع ثمنها(أحمد محمد أحمد مندور ،2006، ص125).

4 - **أسعار السلع الأخرى:** تتأثر السلع البديلة و المكملة والمستقلة على الطلب، البديلة وهي التي يمٌكن أن تعوض السلع الأصليةٌ، فزيادة ثمن القهوة سيدٌفع الناس نحو تبديلها بالشاي، المكملة هي التي لا تستهلك إلا باستهلاك مكملتها فمثلا انخفاض سعر الشاي سيعٌمل على ارتفاع طلب السكر، المستقلة هي التي لا يرٌتبط استهلاكها بالسلع الأخرى.

5 - **دخل المستهلك:** فزيادة الدخل تزيدٌ من الاستهلاك و الطلب على السلع

**ثانيا: العرض**

هو الجانب الآخر من السوق ، فنجد عند المنتج كميةٌ معينّة سيعّرضها للبيعٌ مع ثمنها وهذا يسّمى جدول العرض ونظريةٌ المنتج نفس نظريةٌ المستهلك فهو داما يبّحث عن خياٌار وبدائل ويبّحث عن مقارنة المنافع والتكاليفٌ (أحمد محمد أحمد مندور ،2006، ص126).

1 – **جدول العرض:** هو جدول يوّضح الكمياٌت المختلفة من السلعة التي يرغب و يسّتطيعٌ المنتج إنتاجها وبيعٌها خلال مدة زمنيةٌ محددة.

2 – **قانون العرض:** العلاقة بينٌ سعر السلعة و الكميةٌ المعروضة علاقة طرديةٌ

3 – **محددات العرض:** وهنا نميزٌ بينٌ الكميةٌ المعروضة و العرض و يرّجع الاختلاف إلى العوامل المحددة لكل منهم فسعر السلعة هو العامل الوحيدٌ الذي يحّدد الكميةٌ المعروضة ، و بصفة عامة هناك عوامل تحدد العرض وهي:

– **أسعار عناصر الانتاج:** فكلما ارتفعت ازدت تكلفة الانتاج نقصت الكميةٌ المنتجة فينٌخفض العرض وانخفاض ثمن الانتاج يعٌني ارتفاع الانتاج – **عدد المنتجينٌ :** كلما ازد المنتجون ازد العرض

– **التقنيةٌ المستخدمة:** التقنيات الحديثة تقلل من تكلفة الانتاج و بالتالي ارتفاع العرض

- **الضارئب والمعونات الحكوميةٌ** : فكلما ازدت الضارئب ازدت تكلفة الانتاج و نقص العرض

وعند معونة حكوميةٌ لسلعة تنقص تكلفة الانتاج فيزٌيدٌ العرض.

**ثالثا: سلوك المستهلك ونظرية المنفعة**

**1- سلوك المستهلك:** بسبب الندرة يوٌاجه المستهلك مشكلة الاختيأٌر بينٌ السلع والخدمات، كما أن أسعار هذه السلع تلعب دوار في تحديدٌ السلع التي سيشٌتريها سنحاول فهم كيفٌ يتصرف المستهلك، حيثٌ أنه يشٌبع رغباته عن طريقٌ الش ارء وتسمى عمليةٌ الانفاق وهي سعر السلعة مضروب في الكميةٌ المشت ارة ونميزٌ هنا بينٌ الطلب الفعال الذي يكون برغبة واستطاعة وبين الطلب الذي ينٌقصه المال أو الرغبة.

**2- نظرية المنفعة:** لكل سلعة منفعة وهي التي تدفع المستهلك لش ارئها في حدود إمكانيأٌته المتاحة وتساهم نظريةٌ المنفعة في تحليلٌ سلوك المستهلك وإيجٌاد الآليةٌ التي تم بها التوصل إلى توازن المستهلك.

نركز على أن المستهلك يسُتهلك السلع التي تشبع رغباته، يخُصص المستهلك جزءا محددا من دخله من أجل الإنفاق على هذه السلع، يحُصل المستهلك على اشباع نتيجُة استهلاكه لهذه السلع.

- **المنفعة والفائدة:** المنفعة لا تعني فائدة فالسيجُارة تشبع رغبة لكنها مضرة

- **المنفعة مقياس شخص:** تختلف من شخص لآخر

- **المنفعة الكليةٌ:** مقدار الإشباع عند استهلاك مجموعة من السلع المتتاليةٌ

- **تعظيمٌ المنفعة الكليةٌ:** توزيعٌ دخل المستهلك على السلع والخدمات بهدف الحصول على أكبر إشباع وتعتمد نظريةٌ المنفعة التي تمكننا من د ارسة وتفسيرٌ سلوك المستهلك خلال فترة زمنيةٌ محددة على افت ارضات أن:

- سلوك رشيدٌ للمستهلك، - ثبات ذوق المستهلك، - ثبات دخل المستهلك، - عدم تأثيرٌ المستهلك على ثمن السوق، - فاعليةٌ قوى السوق، وهي تفاعل العرض والطلب في تحدي السعر والكميةٌ.

- **المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:** المنفعة الكليةٌ هي مقدار الإشباع الذي حٌصل باستهلاك وحدات متتاليةٌ من السلع والخدمات و تتغيرٌ المنفعة الكليةٌ بتغيرٌ عدد الوحدات المستهلكة، أما المنفعة الحديةٌ فهي مقدار التغيرٌ في المنفعة الكليةٌ، وهي عبارة عن مقدار الإشباع الإضافي الذي حصل عليهٌ المستهلك عند زيادٌة استهلاكه لسلعة معينٌة بوحدة واحدة و تعتبر المنفعة الحديةٌ مقياٌسا لمقدار التغيرٌ في المنفعة الكليةٌ فعندما تكون المنفعة الحديةٌ مت ازيدٌة فهذا يعٌني أن المنفعة

الكليةٌ تت ازيدٌ أيضٌا(عبد الهادي علي النجار ،1999، ص203).

## 9* الأسواق الاقتصادية

هناك العديدٌ من أشكال الأسواق المختلفة على حسب هيكٌل السوق والسلوك المتبع فيهٌ من أجل تحقيقٌ الربح.

**أولا: سوق المنافسة الكاملة**

1 – وجود عدد كبيرٌ من المنتجينٌ والمستهلكين: حيثٌ تعمل هذه الخاصيةٌ على ضمان تأثرٌ أي مستهلك أو منتج على سلعة ما، ويكٌ ون المنتج مستقبلا لثمن السلعة من السوق ويسٌمى السعر السائد في السوق سعر المنافسة وهو السعر الذي تباع به

2 – سلع سوق المنافسة متجانسة: حيثٌ توجد بدائل دائما عن السلع المقدمة

3 – حريةٌ الدخول إلى السوق: حيثٌ يمٌكن لأي منتج الدخول للسوق وإنتاج السلع والانتقال من إنتاج سلعة إلى إنتاج أخرى

4 – توفر المعلومات بشكل كامل: حيثٌ تتوفر معلومات الإنتاج والتكاليفٌ والتقنيةٌ المستخدمة وسعر السلعة.

**ثانياً : سوق الاحتكار التام**

**1 – وجود منتج واحد:** فالمحتكر هنا يمٌثل السوق فعندما يقٌوم المحتكر برفع سعر السلعة ينٌخفض الطلب عليها(عبد الهادي علي النجار ،1999، ص206)، والعكس، و يعٌتبر المنتج محددا للسعر ويتمتع بقوة احتكاريةٌ

**2 – عدم وجود بدائل لسلعة المحتكر:** حيثٌ تكون مرونة الطلب السعريةٌ تساوي 0

**3 – وجود عوائق تمنع دخول منتجينٌ جدد للسوق:** تكون قانونيةٌ مثل ب ارءة اخت ارع أو حك وميةٌ أو تقنيةٌ أو عدم ملكيةٌ وسائل الانتاج أو طبيعّيةٌ (عبد الهادي علي النجار ،1999، ص207).

**ثالثا: أنواع أخرى للسوق**

**1- سوق المنافسة الاحتكارية:**

يعّتبر قريبًا من سوق المنافسة الكاملة ومن خصائص هذا السوق: – وجود عدد كبيرٌ من المنشآت الصغيرة بحيثٌ لا تستطيعٌ أي منشأة التحكم في السعر

– السلع متشابهة لكنها غيرٌ متجانسة

– سهولة الدخول للسوق

– وجود منافسة غيرٌ سعريةٌ أو ما يسّمى التميزٌ السعري باستخدام الإعلانات والدعايةٌ

**2- سوق احتكار القلة:**

يعّتبر أقرب إلى سوق الاحتكار وتميزٌ بوجود عدد قليلٌ من المنشآت التي تملك حصة كبيرة من السوق، وجود منافسة غيرٌ سعريةٌ، وجود عوائق تمنع دخول منتجينٌ جدد للسوق حيثٌ

تعطي قوة احتكاريةٌ واتفاق بينٌ المنتجينٌ على السعر أو مناطق بيعٌ المنتج، وتكون السلعة متميزة باختلاف بسيطٌ في الغلاف أو خدمات ما بعد البيعٌ وترتبط هذه الميزة بالمنافسة

## المحور الثالث: النظرية والقانون وعلاقتهما بالمشكلة الاقتصادية

### 1* النظرية الاقتصادية

تعني النظرية الاقتصادية بشكل عام مجموعة من التعريفات التي تبيّن معاني المصطلحات المستخدمة ومجموعة من الفرضيات الخاصة بظاهرة معينة يمكن من خلالها التوصل الى استنتاجات تستخدم في التنبؤ بتصرف ظاهرة في المستقبل، ويتكون علم الاقتصاد من مجموع هذه النظريات(عبد القادر المجاوي التلمساني ،2012، ص17).

فالنظرية الاقتصادية لا تختلف عن غيرها من النظريات فهي تتكون من مجموعة من التعريفات الاقتصادية الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة، وأن هدف النظرية هو محاولة معرفة سبب حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلا، والاستفادة من ذلك في مواجهة الآثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة والتحكم بها.

والنظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها إلا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي الذي تولدت فيه(عبد القادر المجاوي التلمساني ،2012، ص47)، وكلما كانت نتائج هذه النظرية متوافقة مع الواقع كانت أكثر قبولا، أما إذا كانت مختلفة في نتائجها فإنّ ذلك يدفع إلى عدم قبولها ومن ثم إعادة صياغتها لجعلها تقترب من الواقع بدرجة اكبر مما كانت عليه، وهذا يجعل النظرية تتطور ومنه تطوّر العلم والمعرفة عموما.

## 2*<u>الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى</u>:

تعنى النظرية الاقتصادية بصياغة القوانين العامة الحاكمة للعلاقات الاقتصادية بين مختلف الوحدات الاقتصادية، متتبعة خطى مناهج العلوم الطبيعية حتى مرحلة التعبير الرياضي، وأولت النظرية الاقتصادية في البداية اهتماما كبي اًر بقضايا، اعتبرها علماء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي القضايا المحورية لعلم الاقتصاد، كمسائل الإنتاج، والقيمة، والتوزيع، والأسعار ،والأجور. غير أنه وبعد1929( مرحلة الكساد الكبير) حدث ت ارجع في د ارسة وتناول الموضوعات التقليدية، كتلك السابق ذكرها، ذلك الت ارجع الذي جسدته التسمية الحديثة لد ارستها وهى "التحليل الاقتصادي الجزئي.

لكن بعد أزمة الكساد الكبير، أضحت إدارة الطلب وما يرتبط بها هي المجال الجديد لقدر أكبر من الاهتمام في النظرية أو التحليل الاقتصادي مع العنوان الأضخم الذي اتخذه وهو "التحليل الاقتصادي الكلي.

فد ارسة النظرية الاقتصادية يمكن أن تقسّم إلى مجالين واسعين، هما الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؛ فالجزئي يعنى بمسائل الأف ارد والمشاريع(المنتج والمستهلك) وموضوعه الأساس تحديد الأسعار والكميات بقوى العرض والطلب، وهو يحاول الاجابة عن سبب إقبال الأف ارد على شراء سلعة دون غيرها وبالمقابل سبب التركيز على انتاج سلعة دون غيرها من طرف المنتج، أمّا الاقتصاد الكلي فهو يعالج مسائل الاقتصاد الوطني ككل أو جزء كبير منه وهو يحلل الاج ارءات المادية والنقدية كوسائل لاستقارر النشاط الاقتصادي ويفسّر التضخم(خالد سعد زغلول حلمي ،1993،

ص152).

وبشكل عام فالاقتصاد الكلي يرتبط بالمتغي ارت الكلية وتحديد مستوى الدخل وتغي ارته؛ وهكذا يركز الاقتصاد الكلي اهتمامه على الكيفية التي يؤثر بها تجميع الوحدات الجزئية على التحليل الاقتصادي، فالاقتصاد الكلي يهتم بالحوافز والأسعار والإنتاج مثل الاقتصاد الجزئي،

ولكن في الاقتصاد الكلي يتم تجميع الأسواق في نطاق كبير حيث ينظر إلى المستهلكين جميعهم كوحدة واحدة عندما ننظر إلى أهمية الإنفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار(خالد سعد زغلول حلمي، 1993، ص154)، وبالمثل ينظر إلى المنشآت جميعها في إطار ما يطلق عليه قطاع الأعمال.

أي أن الاقتصاد الكلي أو نظرية التحليل الكلي تبحث الوضع الاقتصادي للمجتمع أو للدولة ككل دون النظر لكل وحدة من وحداته، مستهلكة أو منتجة، على حدة مع الاهتمام بتأثير سلوك الوحدات الجزئية على النشاط الاقتصادي ككل.

**3 *<u>القوانين الاقتصادية</u>:**

تعبر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، وهى عمليات تجرى في دائرة علاقات الإنتاج، ولكن الجوهر والظاهرة ليسا متطابقين، ولو كانا متطابقين، لما كانت هناك حاجة إلى علم الاقتصاد، ولكانت تكفي قوة الملاحظة والتجربة والرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية .

واكتشاف القوانين، بصفة عامة، لا يتطلب الموهبة والمقدرة العملية فحسب، وإنمايتطلبفي كثير من الأحيان قد اًر كبي اًر من الشجاعة الشخصية، ويصدق هذا القول في حالة قوانين الحياةالاقتصادية(عدنان الحاج ،2009، ص34)، فالقوانين التي يدرسها علم الاقتصاد غالباً ما تمتد

بآثارها إلى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، فالقوانين الاقتصادية التي يكشف عنها علم الاقتصاد لا تعتبر ذات قيمة نظرية محضة بل لها آثارها العملية.

من جهة أخرى، تتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد، كما قد يكون لقانون اقتصادي أهمية كبرى في ظل نظام اقتصادي معين، كالنظام ال أرسمالي، يفتقد جزءاً كبي اًر من أهميته في ظل نظام اقتصادي آخر، كما أنه في حدود النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية في أهميتها، فهناك الرئيسي منها الذي يفسّر الظواهر والعلاقات الرئيسية أو الأساسية التي تبرز جوهر النظام، وهناك القانون الاقتصادي الثانوي الذي يفسر جانبا محدودا أو جزءا من جوانب العلاقات والظواهر الاقتصادية التي يتكون منها النظام .

**وأخيار؛ يمكن إجمال السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية فيما يلي:**

* **نسبية التطبيق:** أي تغيرها بتغيير الزمان والمكان، فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في بلد متقدم قد لا تنطبق في بلد متخلف، وتلك التي تنطبق في بلد أرسمالي قد لا تنطبق في بلد ذات نظام اقتصادي اشت اركي.

* كما تتسم القوانين الاقتصادية بأنها **ليست حتمية التطبيق** أو الحدوث.

* كما تتميز القوانين **بعدم دقتها الحسابية**، فهي لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة محددة، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أو اتجاه معين.

ومثالنا عن القوانين الاقتصادية يتمثل في قانون جوسن سنة1854 حيث أعلن عن قانونين للحاجات، الأول: قانون الاستمارر، والثاني: قانون التك ارر.

*ومضمون قانون الاستمارر هو أن أي رغبة يوالي إشباعها دون توقف، تتناقص حدتها حتى تنتهي بالانعدام بعد أن كانت مرتفعة في بدايتها، وهذا هو قانون تناقص حدة الحاجات أو قابلية الحاجات للإشباع(عدنان الحاج ،2009، ص38)، وتختلف قابلية الحاجة للإشباع من فرد إلى فرد آخر، وبالنسبة للفرد الواحد من حاجة إلى حاجة أخرى.

*ومضمون قانون التك ارر هو أن الإحساس المريح عندما يتكرر تتناقص درجة حدة الرغبة ومدتها، وتتناقص حدة الرغبة ومدتها بسرعة كلما كان التك ارر متعاقباً على فت ارت قصيرة.

**4*<u>المشكلة الاقتصادية</u>:** تحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين المحلي والدولي، ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطوارت الاقتصادية في فهم الجوانب السياسية والاجتماعية لأى جماعة من الجماعات، فالواقع الاجتماعي حقيقة معقدة، وكل علم من العلوم الإنسانية لا

يعبر إلا عن وجه واحد من وجوه هذا الواقع ولا يتعلق إلا ب ازوية من زوايا النظر إلى النشاط الإنساني.

والمشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي هي جوهر علم الاقتصاد، فالإنسان منذ وجد على هذه الحياة وهو يهدف تحقيق حاجاته، وعليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه(جلال البنا ،2004، ص12)، وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أو تكلفة الفرصة .

إنّ تكلفة الفرصة بتعبير مادى هي التضحية التي يتحملها الشخص حين يختار بين عدد من الأفعال الممكنة، فعندما يقوم الشخص بنشاط معين (إنتاج سلعة معينة مثلاً ) فإن التكلفة التي يتحملها تتمثل في الفرص التي لم يحصلها والخدمات التي لم يتمكن من إنتاجها(لأن الموارد المستخدمة لم تعد متاحة لاستخدام آخر).

فندرة الوسائل، والاختيار بين الغايات، والتكلفة هي الأفكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي أو المشكلة الاقتصادية حيث إن حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من الق ارارت المتشابهة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوسائل والحاجات، وانطلاقاً من هذه الوجهة من وجهات النظر نستخدم دخلنا، وندير صفقاتنا، وننظم إنتاجنا، ونوزع وقتنا بين العمل والف ارغ وبين اليقظة والنوم، فمقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادي، ومن أساسيات المشكلة الاقتصادية(جلال البنا ،2004، ص52)، سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلاً في الصح ارء أو كان يتعلق بشخص يعيش في جماعة يتخصص كل عضو من أعضائها في عمل معين ويرّكّزجهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمالية على الجميع عن طريقالتبادل.

والمشكلة الاقتصادية تعتبر الموارد الاقتصادية محدودة مقارنة بحاجيات ومتطلبات المجتمع المتطورة والمتجددة والغير محدودة، فيعبر الاقتصاديون عن هذا المفهوم بمشكلة الندرة، وتتمثل في عدم القدرة على إشباع كل الاحتياجات البشرية المادية والمعنوية وهذا ارجع إلى ندرة عوامل الانتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات بالقدر المطلوب.

**5* <u>عناصر المشكلة الاقتصادية:</u>** يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الاساسية بالأسئلة الاتية:

**<u>المشكلة الأولى:</u>** ما السلع التي تنتج وما كميتها ؟ (ماذا تنتج؟) والسؤال يتعلق بالمثال السابق حول مشكلة الاختيار، وبمعنى اخر أنها مشكلة توزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفةّ ، وتتطلب هذه المشكلة معرفة معايير تخصيص الموارد.

**<u>المشكلة الثانية:</u>** ما هي طرق انتاج هذه السلع ؟(كيف تنتج؟) يعكس هذا السؤال ان هناك أكثر من طريقة لإنتاج سلعة ما، فعلى سبيل المثال هل تنتج محصول القطن بتكثيف أرس المال في استخدام الماكنات والآلات الزارعية أم انتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف العمل باستخدام الأيدي العاملة بالعمليات الز راعية المختلفة، وهذا يتوقف على ماهية العناصر التي تتصف بالندرة أرس مال أو العمل؟

**<u>المشكلة الثالثة:</u>** كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أف ارد المجتمع؟ (لمن تنتج؟) ان توزيع الناتج القومي بين أف ارد المجتمع يحظى باهتمام الاقتصاديين، وهذا الجانب من المشكلة متعلق بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجتمعات المنافسة التامة ونتائج هذا التدخل وقد انعكس هذا التدخل في صورة الحد الأدنى للأجور أو ضريبة الدخل، وتتعلق هذه الجوانب بنظرية التوزيع.

**<u>المشكلة الاربعة</u>:** هل الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل؟ إنّ عدم تشغيل بعض الموارد يؤدي الى ضياع الثروة على المجتمع؛ وقد يبدوا ذلك غريبا بعض الشيء، فكيف تكون الموارد نادرة وكذلك تتسم بعدم التشغيل؟ ان احدى خصائص اقتصاديات السوق أن مثل هذا الضياع قد يحدث، ولهذا قد تسود في هذه الاقتصاديات بطالة في العمل وأنهناك عمالا يرغبون في العمل ولا يجدونه.

**المشكلة الخامسة:** ما مدى الكفاية في استخدام الموارد الاقتصادية؟ وهذا يعني هل الانتاج كاف؟ وهل التوزيع كاف؟ وهي مسالة مرتبطة بإمكانية اعادة تلخيص الموارد للحصول على انتاج أكبر من سلعة معينة بالموارد السابقة دون التأثير في انتاج السلع الاخرى، كما أن الاجابة عن مشكلة التوزيع تشير: هل بالإمكان اعادة توزيع الانتاج الحالي بين أف ارد المجتمع على نحو يؤدي الى زيادة رفاهيتهم أو تحسين رفاهية بعض الأف ارد ودون الاض ارر أو التأثير على مستوى رفاهية بقية الأف ارد في المجتمع؟

**المشكلة السادسة:** هل القوة الش ارئية للنقود ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟ والمقصود بالتضخم الارتفاع المستمر في الاسعار وارتفاع الأسعار معناه انخفاض القوة الش ارئية للنقود، وأحد أسباب التضخم هو زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.

**المشكلة السابعة:** هل يت زايد الانتاج القومي من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟ فالمقدرة الانتاجية تنمو بسرعة في بعض الدول الأخرى مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجموعتين من الدول(جلال البنا ،2004، ص43)، ويمكن القول أن المشكلات الاقتصادية قائمة في المجتمعات كافة الا أن سيادتها بصورة متفاوتة أو أن احداها أعمق في تأثيرها من الأخرى، فالدول التي تعتمد على ألية السوق تركز على مشكلة ندرة الموا رد الطبيعية في حين تركز الدول الاشتاركية على شكل علاقات الانتاج ومشكلة التوزيع.

## 6* الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة:

تتميز الموارد الانتاجية بأن استخداماتها بديلة متعددة، فالأرض يمكن أن تستخدم في الزارعة أو في بناء المشروعات أو في تشييد المساكن، وحتى اذا قررنا استخدامها في الزارعة فإننا يمكن أن نزرعها قمحا أو شعي ار أو قطنا، وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات لكل عنصر انتاجي.

وتعرف عملية توزيع الموارد الانتاجية على استخداماتها المختلفة باسم مشكلة تخصيصالموارد، حيث أن موارد الانتاج تتميز بصفة عامة بأنها نادرة ومحدودة فان أي مجتمع سوفيحاول دائما الوصول الى ذلك التخصيص الأمثل لموارده المحدودة؛ ونقصد بالتخصيص

الأمثل للموارد ذلك الشكل أو النمط الذي تكون فيه الموارد الانتاجية الموظفة قد استخدمت بأفضل طريقة ممكنة تؤدي الى الحصول على أقصى قدر ممكن من الانتاج وبحيث أن أي نمط اخر خلافه لا بد أن يترتب عليه انخفاض حجم الناتج المتحصل عليه.

غير أن ندرة الموارد لا تملي فقط ضرورة الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الموارد، بل تؤدي الى ضرورة الاختيار بين الرغبات المتعددة لأف ارد المجتمع لتحديد ما يتعين انتاجه منها على ضوء القدر المحدود المتاح من الموارد(نجلاء محمد اب ارهيم بكر ،2000، ص17)، أي أن الندرة هي التي تولد الاختيار وعند القيام بعملية اختيار هدف أو أهداف معينة لا بد أن نضحي بهدف أو أهداف أخرى في مقابل ذلك، فدائما لا بد أن تحل شيء محل شيء اخر طالما أن مواردنا نادرة ومستخدمة بالكامل .

وبالطبع لا بد أن هناك عددا كبي ار من الاختيا ارت يتعين على المجتمع القيام بها عندما يقرر تخصيص موارده المتاحة النادرة لإنتاج ما يرغبه من منتجات ،حيث تقترن التضحية بالاختيار والتضحية المترتبة على اختيار بديل معين تمثل في الحقيقة تكلفة هذا الاختيار، فعندما نريد معرفة التكلفة التي يتحملها المجتمع بصدد تنفيذ ق ارر معين، فإننا نحسبها بما يساوي ما ترتب عليه من التضحية بعدم تنفيذ ق ارر اخر.

ان وجود قدر معين من الموارد الاقتصادية يعني وجود فرص لإنتاج كميات مختلفة من بعض السلع والخدمات المختلفة ومن ثم فان تكلفة انتاج قدر معين من أحد المنتجات البديلة الممكنة تساوي أقصى قدر ممكن انتاجه من منتج أو منتجات أخرى باستخدام نفس القدر من الموارد و تعرف التكلفة المحتسبة باسم تكلفة الفرصة البديلة(نجلاء محمد اب ارهيم بكر ،2000، ص58).

**7* <u>النقود</u>:**

تعتبر النقود من المسائل الهامة ذات الصلة بالمشكلة الاقتصادية، وقد أدى استخدام النقود إلى تسهيل المبادلات بإحلال التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر أو المقايضة، فالنقود أدّت إلى زيادة مرونة الصفقات الاقتصادية، ولكنّ النقود ليست سلعة تبادل فقط، وذلك لما لها منمنفعة خاصة تتمثل في كونها هي السيولة في ذاتها، فكل فرد تتكون ثروته من سلع حقيقية عقارية كالأرض والعما ارت( أو من صكوك) مثل أسهم الش ركات وسنداتها.

فالنقود يمكن استخدامها لش ارء أي سلعة دون الحاجة إلى أي عملية تحويل، فهي تعطى إذنًا لصاحبها بخدمات خاصة أهمها الاحتياط للمخاطر غير المتوقعة، وش ارء السلع والصكوك التي يفضّ لها في ضوء التغي ارت التي تط أر على الأسعار(نجلاء محمد اب ارهيم بكر ،2000، ص98)، والنقود إما أن تكون نقوداً معدنية أو أوارق ، وإما أن تكون شيكات أو تحويلات بين الحسابات في البنوك أو صناديق التوفير، فالنقود تشمل مجموعة وسائل الدفع المستخدمة سواء عن طريق النقل المادي من يد إلى يد أو عن طريق التحويل الحسابي.

إنّ دور النقود في النظام الاقتصادي لا يتعدى أن يكون "عربة لنقل قيم المنتجات" من فاعل اقتصادي إلى آخر، أي أن النقود لا تُطلب إلا لتحويلها إلى سلع (استخدامها كوسيط للتبادل.)

**8* <u>الإنتاج</u>:**

تقوم عمليات الإنتاج على تجميع العوامل الطبيعية أو الأدوات الفنية مع العمل من أجل الحصول على سلع وخدمات تخصص للاستهلاك، فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل وعمليات نقل الموارد الاقتصادية، والإنتاج إما أن يكون إنتاج سلع مادية أو خدمات غير مادية (خدمات) وقد استبعد الفكر الاقتصادي في وقت من الأوقات الحصول على خدمات من نطاق الإنتاج.

ففي كتاب "ثروة الأمم" وضع آدم سميث بين المهن غير المنتجة الجيش والحكومة وبعض المهن الأخرى، مثل: رجال الدين ورجال القانون والأطباء والممثلون والموسيقيون والمطربون وال ارقصون، فقد قدر آدم سميث أن عمل هؤلاء يهلك وقت إنتاجه متأث اًر بأن وقتاً معيناً يمر بين الحصول على الشيء المادي واستهلاكه، بينما يتم إنتاج واستهلاك الخدمات في وقت واحد دون أي فاصل زمني .

ولكن الخدمات تشبع حاجات إنسانية وهى خدمات مرغوبة للذين يمارسونها لكنهم في اعتبارهم يمدون المجتمع بنشاط منتج، ونتيجة لذلك يمكن القول إن كل تصرف يوجد منفعة يعتبرتصرفاً منتجاً (نجلاء محمد اب ارهيم بكر ،2000، ص103)، والعمل المنتج قوامه الحصول على تيار منالمنافع من عوامل الإنتاج.

وفكرة المنفعة فكرة محايدة في علاقاتها بالأخلاق أو بالصحة، فأي سلعة أو خدمة تعد نافعة طالما أن هناك مستهلكاً يرغبها لإشباع حاجة له ولو كان هذا الإشباع متعارضاً مع الاعتبارات الصحيحة أو الأخلاقية، فالخمور والسجائر تعتبر سلعاً نافعة من وجهة نظر مستهلكيها يضحون في سبيل الحصول عليها بجزء من مواردهم، رغم أنها سلع ضارة من الناحية الصحية.

**ويمكن التمييز بين طائفتين كبيرتين من السلع والخدمات:**

- السلع الاستهلاكية أو النهائية وهى التي تستخدم في الإشباع المباشر لحاجات المستهلكين دون أن تمر بأي مرحلة أخرى من م ارحل الإنتاج مثل الخبز.
- السلع الإنتاجية أو غير المباشرة، وهى تستخدم في الإمداد بسلع الاستهلاك كالأدوات والآلات.

**ويمكن تصنيف السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية إلى:**

- سلع ذات استهلاك فورى يتم استهلاكها بالاستخدام لمرة واحدة مثل الخبز والكهرباء.
- سلع ذات استخدام متكرر حيث تستخدم عدة م ارت وتوزع منفعتها خلال الزمان مثل المنازل والملابس والآلات.

والطلب على السلع التي يتم استهلاكها باستخدامها مرة واحدة طلب منتظم، بينما يتغيّر الطلب على السلع ذات الاستخدام المتكرر تغي اًر كبي اًر بحسب الحاجة إلى ش ارئها التي غالباً ما تكون محلاً لتغي ارت كبيرة، ويمد الأف ارد بعضهم بعضاً بالسلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم عن طريق عمليات المبادلة، فكل فرد يعتبر في وقت واحد منتجاً لسلع وخدمات ومستهلكاً لسلع وخدمات أخرى، فصانع الأثاث يشترى اللحم ويستهلك خدمات الطبيب، وتتوقف درجة تشابك عمليات المبادلة على درجة التخصص وتقسيم العمل، وقد شهد العالم الحديث تطواًر كبي اًر في تقسيم العمل، الأمر الذي أدى إلى نمو المبادلات.

إنّ المعايير المستخدمة في قياس مدى صحة اقتصاد دولة ما؛ هو معدل الانتاجية، وإنتاجية العمل هي محصلة الانتاج في الساعة للعامل الواحد، أي ما يمكن أن ينتجه العامل في ساعة في المتوسط، وكلما كان حجم هذا العمل كبي اًر ارتفع مستوى الانتاجية العام، وهي ذات أهمية كبيرة لصحة وتوسع الاقتصاد في تلك الدولة، وأكثر العوامل التي تسهم في رفع الانتاجية

في أوساط العاملين والمد ارء على حد سواء هي التقدم التكنولوجي، ورفع كفاءة الأف ارد العاملين، ومنه سنوضّح طريقة حساب الانتاج في خطوات بسيطة:

* **تحديد مقياس للإنتاج:** وقبل قياس وتحديد متوسط ما ينتجه العامل، سيكون من اللازم اختيار وحدة للقياس، بعض الشركات تعتمد في حساباتها على القيمة المالية للمنتجات، بينما تفضل شركات أخرى الاعتماد على عدد البضائع المنتجة، وسواءً أكنت تفضل الأولى أم الثانية فكل ما يجب عليك م ارعاته هو استخدام نفس الوحدة للعملية الحسابية الكاملة.

***تحديد مقياس للزمن:** قبل حساب الانتاجية عليك تحديد الفترة الزمنية المستخدمة في حساباتك، يمكنك استخدام الأسابيع، أو الشهور، أو العقود، أو أي مدة زمنية أخرى بين ذلك؛ وكلما كانت الفترة الزمنية قصيرة، صار حسابها أسهل، ولكن النتائج تكون أكثر دقة في الآماد الزمنية الأطول.

***تحديد كمية العمل المنفذ في الفترة الزمنية المقررة لحساب الانتاجية:**

على سبيل المثال، إن اخترت استخدام وحدة مالية للقياس، هب أن عمالك ينتجون ما قيمته 100،0000دينار في فترة شهر، وإن كنت تفضل أن القياس بحسب عدد البضائع المنتجة لنفترض ان العاملين لديك ينتجون 5000 منتجاً في ثلاثة أشهر.

***تحديد عدد الساعات التي استغرقها العمل في الفترة الزمنية المحددة لحساب الانتاجية:**

ففي نفس المثال، في غضون شهر افترض أن كل العمال مجتمعين قد عملوا فعليا ما مجموعه 5000 ساعة، فعندما تحاول تحديد ساعات عمل أحدهم، عليك الا تحسب فقط عدد الساعات التي استغرقها انتاج وتصنيع هذه المنتجات فعليا، ولكن يجب أيضاً حساب الساعات التي أمضاها المد ارء والمشرفون في إدارة المشروع والإش ارف عليه.

***تقدير إنتاجية العمالة:** هذه العملية الحسابية يتم تطبيقها بأخذ حجم المنتجات المنفذة في الفترة الزمنية المحددة وقسمتها على عدد ساعات العمل التي أمضاها العاملون على المشروع في نفسالفترة الزمنية، والرقم الناتج سوف يكون هو عبارة عن إنتاجية العمل مقاساً بالوحدة التي وقع عليهااختيارك، **وفي حالة الـ 100.0000 دينار التي تم انتاجها خلال شهر في 5000 ساعة، فإن المعادلة تكون كالتالي 100،0000÷5000=الانتاجية بالساعة=200ديناراً**

## المحور الاربع: النّظم الاقتصادية

النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه، ويرّكّز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة اخرى، ويمكن تصنيف النظم الاقتصادية حسب تطوّرها التاريخي إلى: **النظام البدائي، نظام الرق، نظام الاقطاع، النظام الأرسمالي، النظام الاشتاركي ،النظام الشيوعي، النظام المختلط.**

**1. <u>النظام البدائي</u>:**

قام كل فرد بتصنيع أدواته التي تشبع حاجاته، فأصبحت ممتلكاته الشخصية وهذا أول ظهور للملكية الفردية، تطوّر النشاط الإنساني إلى غيره كالصيد والقنص وامتهان الزارعة أي ظهور الزارعة، وهكذا تنّوعت الأنشطة فنتج عنه ظهور التخصيص وتقسيم العمل فنتجت علاقات تبادل بين البشر، ومن ثم قام الإنسان بتطوير أدواته حتى يزيد من إنتاجه، الذي ازد معه الفائض ،فأضطر لتخزينه لحين مبادلته وهذا اول ظهور للادخار ،وبزيادة الإنتاج ظهر الطلب على اليد العاملة، فقام القوي بتسخير الضعيف بالعمل في أرضه بالأسر والقوة فتحول النظام البدائي إلى نظام الرق.

**2. <u>نظام الرق</u>:**

سخّ ر القوي الضعيف للعمل لديه ف ازد الإنتاج، وازدت رغبة القوي في تحقيق المزيد، ف ازد الاستعباد مما أدى إلى تحوّل ضعفاء القوم وأسرى الحرب إلى رقيق، كانوا مسخّرين للعمل ويستولي المالك على كل إنتاجهم ولا يترك لهم سوى حد بقائهم أحياء، لا من أجل حياتهم بل لاستمارر العمل، ولسوء ظروفهم المعيشية قاموا بثوارت متتالية طلباً للحرية، فأضطر الملاك لتحريرهم مع اقتطاع ج زء من أ ارضيهم ليعمل الرقيق فيها، وهنا ظهر نظام الإقطاع.

**3. <u>نظام الإقطاع</u>:**

قام الملوك والأم ارء في العصور الوسطى باقتطاع مساحات من أ ارضيهم لمن يواليهم من النبلاء ،وكان النبلاء هم أيضا يقتطعون أج ازء من أ ارضيهم لمن يواليهم مقابل الت ازمات محدودة، ويقوم هذا النظام على ملكية طبقة الاقطاعيين لوسائل الانتاج مقابل حماية الفلاحين والمحرومينومن عيوبه أنه نظام مغلق وأساسه النشاط الزارعي بغض النظر عن الأعمال الحرفيةوكذلك فإنّ نمو المنتجات الزارعية فوق حاجات الإنسان، فكان ضروريا نمو الأعمال التجارية، فظهرت المدن التجارية التي خلقت فئات كبار التجار والسماسرة، فت اركمت الأموال، وازد نفوذ التجار والسماسرة فانهار نظام الإقطاع وظهر النظام ال أرسمالي.

**4. <u>النظام الاقتصادي الأرسمالي</u>:**

هو نظام يقدس الحرية، فيتيح للفرد حرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن، أيهوتنظيم الاقتصاد في المجتمع على اساس قيام الاف ارد في شكل شركات أرسماليه بامتلاك رؤوس الاموال والموارد الأولية وعناصر الانتاج الاخرى، وبذلك لا يوجد تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف احيانا بنظام السوق الحر.

**الأرسمالية هي في الأساس عبارة عن نظام اقتصادي ذو فلسفة سياسية اجتماعية تعتمد على تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها كأولوية، مع التوسّع في مفهوم الحرية، فيكون السوق مفتوحا للمنافسة الصرفة بين الأفارد لاستغلالها بكفاءة، وفي ذات الوقت فهي تعمل على تقليص الملكية العامة فيقتصر دور الحكومة على الدور الرقابي فقط**(محمد عبد الفتاح العجلوني ، 2012، ص66).

ومن م ازيا النظام ال أرسمالي الملكية الخاصة وحرية المشروع وكذلك نظام الثمن والسوق؛ فيحدد السوق الأثمان لتفاعل العرض والطلب دون تدخل الدولة، وهذا يعتبر حلا للمشكلة الاقتصادية ،وتعتبر الكفاءة نتيجة للمنافسة هي معيار التفوّق بين المنتجين، وتثمين الحوافز لتحقيق اكبر قدر من الربح.

ومن عيوب النظام ال أرسماليتكون الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في انهيار الروابط الاجتماعية، وسوء توزيع الدخل والملكية وذلك باستخدام الآلات بدل العمال، والاحتكار والإسارففي استخدام الموارد مما ساهم في كثرة التقلّبات الاقتصادية، وزيادة حركة الاستعمار واستغلال

ثروات الشعوب(محمد عبد الفتاح العجلوني ،2012، ص96).

**<u>حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الأرسمالي:</u>**

بعد انهيار النظام الاقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى، وت ازيد انتشار فكرةالقومية، عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية، كان على الفكر الاقتصادي أن يقوم بتنظير فلسفة اقتصادية تتماشى مع ذات الفكر السياسي، وهكذا عرف العالم ال أرسمالية أو النظام ال أرسمالي.

ويقوم النظام ال أرسمالي على مجموعة من الدعامات هي:

**تدني دور الدولة:**

نادى أنصار الرأسمالية بتقييد دور الدولة وحصره في رعاية العدالة والأمن ،أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره للأف ارد فهم خير من يقوم به.

**الحرية:**

وهي تعتبر من أهم دعائم النظام ال أرسمالي ،فكل فرد حر في هذا النظام: حر في أن يتملك ما يشاء، وقتما شاء، وبأي قدر، حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وبالشروط الذي يرضى عنها، حر في انشاء المشروعات الخاصة، مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو مجال نشاطها، ونتيجة لهذه كان أحد الشعا ارت ال أرسمالية المشهورة هو ( دعه يعمل دعه يمر ) **الدافع الفردي:**

يهدف النظام ال أرسمالي أصلا الى تحقيق مصلحة الفرد أولا، ومصلحة الجماعة أخي ار، حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة بصرف النظر عن مصلحة الأخرين، فالمستهلك يريد الحصول على أقصى اشباع ممكن، والمنتج يهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولذلك فان ما يحرك النظام ال أرسمالي حقيقة ما هو الا الدافع الفردي خصوصا دافع الربح.

**المنافسة الحرة:**

والمنافسة الحرة كما تخيلها منظرو ال أرسمالية هي صورة مثالية لما يجب أن يكون عليهاالتعامل بين الغرماء في السوق، وفي صورتها الصافية البريئة هي أمر مرغوب وان كان مستحيلافي الواقع وبصفة عامة نجد درجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزعات الاحتكاريةوالتي قد تصل الى حد المنافسة الدموية.

في ظل هذه الدعامات يقوم النظام ال أرسمالي ويحاول حل المشكلة الاقتصادية عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن، ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوىالسوق(قوى العرض والطلب).

و يتم التعرف على (ماذا تنتج) عن طريق حركة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية، فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها، ومع بقاء العوامل الاخرى على حالها يرتفع ثمنها، الأمر الذي يغري المنتجين الى انتاج المزيد منها والعكس صحيح.

كما يتم التوصل الى (كيف تنتج) عن طريق مقارنة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية، وبهذا يتم التعرف على معدلات الربحية لمختلف نواحي النشاط الانتاجي، وبالطبع سوف يتم تخصيص الموارد الانتاجية– النادرة– بين الاستخدامات – البديلة – الأكثر كفاءة – والتي سيتم تطبيقها في داخل كل قطاع أو مشروع(عزت ملوك قناوي حسن ،2005، ص45).

كذلك يقدم جهاز الثمن حلا لمشكلة توزيع الانتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشارئية المتاحة لديه والتي تتحدد بشكل أو باخر بحجم دخله.

ويتحدد حجم الدخل بدوره بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات انتاجية من ناحية، وبسعر هذه الخدمات الانتاجية من ناحية اخرى وبالطبع من يمتلك خدمات انتاجية ذات سعر أعلى سوف– مع بقاء العوامل الأخرى على حالها– يزيد دخله فتزيد قوته الش ارئية فتزيد نصيبه من الناتج القومي والعكس صحيح.

أما بالنسبة لضمان الاستمارر، أي ضمان النمو الاقتصادي، فان جهاز الثمن يلعب أيضا دوار في هذا الصدد، فالنمو الاقتصادي يتطلب ضرورة وجود جبهة عريضة من الاستثما ارت تقود عملية التقدم الاقتصادي، غير أن هذه الاستثماارت تحتاج بدورها الى رصيد ضخم من أرسماللتمويلها وتنفيذها، وقد يمكن الحصول على أرس المال هذا جزئيا من الداخل، وجزئيا من العالم الخارجي، غير أنه مهما كان حجم المساعدات الخارجية فإنها في النهاية محدودة.

وبذلك ليس هناك مفر من أن تعتمد الدولة على امكاناتها الذاتية، وهذا يعني ضرورة أن تبحثالدولة بكافة الطرق عن مصادر تمويل داخلية جديدة(عزت ملوك قناوي حسن ،2005، ص26)، وهنا يمكن أن يلعب جهاز الثمن دوار في محاولة تعبئة المدخ ارت المحلية وزيادتها، عن طريق رفع سعر الفائدة الى الحد الذي تستجيب له طاقة الادخار المحلي.

**5. <u>النظام الاقتصادي الاشتاركي</u>:**

نشر كارل ماركس هذا النظام لإحلاله محل النظام ال أرسمالي، ولكن هذا النظام لا يرجع لكارل ماركس كما يظن البعض، بل يرجع لفكرة قديمة ظهرت في عصور ما قبل الميلاد لـ أفلاطون في كتابه الجمهورية، وفي القرن 61 لـ توماس في كتابه "يوثوبيا"، ويتسم النظام بملكية

الدولة لغالبية عوامل الإنتاج والثروة، ويدار وفقاً لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة الدخل القومي مع م ارعاه اشت ارك اف ارد الشعب في انتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا.

ويقصد بالنظام الاشت اركي ذلك النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينادي بالش اركة بين أف اردالمجمتع الواحد للحفاظ على حقوق الطبقات الاجتماعية العاملة، فهو يحث على المساواة والعدالة بين أف ارد المجتمع الواحد، فهو نظام يتميز بتمليك الدولة للأموال وخاصه اموال الانتاج كالأارضي والآلات والمصانع.

ومن م ازيا النظام الاشت اركيالملكية الجماعية لعوامل الإنتاج والتخطيط الشامل والتنسيق بين المشروعات وكذلك التوزيع العادل للدخل القومي واستخدام الموارد بطريقة أكثر مثاليةونقص وجود تقلبات اقتصادية، وتوجيه الناتج القومي حسب اسهام الاف ارد.

ومن عيوب النظام الاشت اركي تعطيل دور القطاع الخاص، وتقليل فرص التنافس وعدم وجود جهاز الثمن، وكذلك ضعف الحوافز وعجز النظام عن استخدام الموارد النادرة للحصول على اكبر عائد ممكن(محمد عبد الفتاح العجلوني ،2012، ص58).

**<u>حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتاركي</u>**

يقوم النظام الاشت اركي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعيةالأساسية. فعوامل الانتاج مملوكة بالكامل- أو تكاد- للدولة كما أن الملكية الخاصة محصورة فيأضيق نطاق ولا تكاد تتعدى الأشياء الجد شخصية، كذلك فالدولة هي التي تقوم بحصر الموارداالاقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة المرغوبة فضلا عن عملية تنميتها.

انها ببساطة تقوم بحل كل عناصر المشكلة الاقتصادية، عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط، وقد يأخذ جهاز التخطيط في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وازرة أو خليط منهذه الأشكال معا، ويقوم جهاز التخطيط بد ارسات وأبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقت ارح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك ق ارارت مركزية للتنفيذ.

ان جهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع، والخدمات المزمع انتاجها في الفترة التالية لإشباع رغبات المستهلكين، كما انه يقوم بتنظيم عملية الانتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أف ارد المجتمع الى سلع وخدمات متاحة، وكذلك من حيث توزيع وتخصيص هذه الموارد على مختلف استخداماتها البديلة.

فضلا عن أنه يقوم بتحديد الأجور والمكافئات التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات، وأخي ار يقوم جهاز التخطيط برسم السياسات والخطط الانمائية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تهدف كلها الى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع.

كما أن هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع (الكفاية والعدل)، الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أف اردە.

6. **النظام الشيوعي:** ويعتبر هذا النظام صورة من صور الاشتاركية المتطرفة وتعتبر من النظم الاقتصادية المستقلة ومن خصائص النظامالشيوعي ملكيه جميع المشروعات للحكومة وادارة الحكومة لجميع المشروعات الإنتاجية ولا يحصل عنصر الارض وارس المال على عائد، كما تقوم الحكومة بتوزيع الدخل القومي، إلى جانب تحقيق الشيوعية لمبدا المساواة بين الاف ارد.

7. **النظام الاقتصادي المختلط:** نتزّدّ د أحيانا في ضم دولة ما إلى النظام الاشت اركي أو ال أرسمالي ،وذلك لأن تنظيمها لاقتصادها القومي يجمع بين خصائص النظامين، وهذا ما اتفق على تسميته بالاقتصاد المختلط، من الدول التي ت تّبع هذا النظام: السويد، ألمانيا، النرويج، الدنمارك وفرنسا.ولذلك فان البعض يقول انه يجمع بين الحرية والتوجيه، فهو يعتبر افضل النظم نظ ار لتقديمالخدمات العامة الضرورية ومعظم السلع متاحة في سوق تنافس كامل ويوجد حوافز لدىالمنتجين.

ومن خصائصه اعتماده على خطة اقتصادية وسعيه نحو تحقيق التوظيف الكامل في المجتمع، كما هناك إنفاق حكومي على الخدمات والضمانات الاجتماعية (تقديم مساعدات للطبقةالفقيرة.) والاعتماد على تفاعل قوى السوق (مع تدخل الدولة والرقابة الحكومية)، وهو بدوره لا يلغى الملكية الخاصة ولا يلغى القطاع الخاص.

## 8/ النظام الاسلامي

وبعد هذه النظم والتعرف عليها فقد اخذتنا المشكلة الاقتصادية المعاصرة الى التحدث عن نظام اخر يستدعى الى التط رق اليه وهو النظام الإسلامي او بمعنى اصح "استارتيجية التوجه الإسلامي للنشاط الاقتصادي"

إن الأزمة المالية التي نعيشها جميعًا بدأت مع فقاعة العقا ارت التي انفجرت والتي انهارت معها كثير من البنوك؛ خاصةً الاستثمارية". وبروز الأزمة الأمريكية في ظل غياب الرقابة الحازمة على بنوك الاستثمار، وفي ظل الجشع الشديد لجني الأرباح والتي لا تستحقها البنوك ، وأن البنوك الاستثمارية أسرفت في الاقت ارض، وظنت أنه مغنم كبير، حتى إنها بدأت تقرض دون استعلام ،على عكس ما هو معروف اقتصاديا(اب ارهيم العسل ،2006، ص31)، ثم تبعتها البنوك الأوروبية، والتي ازد حجم التعامل بها آلاف الم ارت.

وأن ما يحدث في أمريكا تجاوز ما تعارف عليه الفن المصرفي؛ الذي يُعنى بأهمية المواءمة بين المتناقضين العائد والربح وأيضًا السيولة والثقة حتى مُنيَت بهذا الانكسار الكبير بعد تماديها في النظر إلى العائد والربح دون الحفاظ على الثقة والسيولة، ورغم ذلك فان في الدول العربية والإسلامية العديد من المشاكل الاقتصادية والتي يوجد بينها علاقات متبادلة بحيث أن علاج مشكلة معينه قد يساهم في علاج مشكلة أخرى مساهمة جزئية لكل الحلول المقترحة لا تؤتى أثارها بالكامل أو فوارً إلاّ في ظل التطبيق الشامل للنظام الإسلامي.

وهذا يتطلب بعض الوقت قد يطول أو يقصر بسبب تطبيق النظم الاقتصادية الوضعيةوبسبب عدم تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومع ذلك لا يقف الاقتصاد الإسلاميمكتوفاً أمامها بل يقدم المعالجة المرحلية ويوضح أنه في ظل تطبيقه تطبيقاً شاملاً لا يكون وجودلهذه المشاكل وإن وجد بعضها سيكون لمرحلة مؤقتة وسيكون العلاج ميس اًرً(اب ارهيم العسل ،2006، ص52).

ولقد قسمت المشاكل الاقتصادية الى:

ا- **مشكلة التنمية الاقتصادية:** لم تحقق تجارب الدول العربية والإسلامية في التنمية الاقتصادية طبقاً للمناهج الوضعية ال أرسمالية كانت أم الاشتاركية، تقدماً ملموساً حتى بمقاييس هذه المناهج ذاتها، ويرجع ذلك لغربة هذه المناهج عن تكوين الإنسان المسلم وقيمه ومثله، وحتى يحقق المجتمع الإسلامي التنمية الحقيقة يُقترح ما يلي:

1() التخصيص السليم لإمكانات المجتمع المادية والبشرية بحيث يتعين البدء بإنتاج السلع والخدمات الضرورية لكافة أبناء المجتمع ابتداء وبعدها يمكن أن ننظر في تشجيع إنتاج غيرها من الحاجيات والتحسينات.

2() توفير فرص العمل وفرضه على كل عامل قادر على العمل وإتاحة سبل التكسب بتشجيع الملكية الخاصة وتوفير الامكانات المادية لأصحاب الخب ارت الفنية واعتبار الطاقات البشرية ثروة من ثروات المجتمع وليست عبئاً على قد ارته الاقتصادية، والتركيز على تنمية العنصر البشري تنمية شاملة.

3() توزيع امكانات التنمية بما يضمن مشاركة كل قادر من أبناء المجتمع في العملية الإنتاجية ومن ثم بما يؤدى بالتبعية إلى توزيع ثمار هذه التنمية وتمتع كافة فئات المجتمع بها.

4() الاعتماد على تمويل التنمية بالموارد الذاتية وبالموارد الخارجية طبقاً لصيغ التمويل والاستثمار الإسلامية ومن أهمها المشاركة والمضاربة والم اربحة والسلم والاستصناع والإجارة ولا يمكن أن تتحقق أي تنمية عن طريق النظام الربوي.

**ب- مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار:** من بين أهم أسباب التضخم وارتفاع الأسعار الاعتماد على التمويل بنظام الفائدة (الفائدة) وانخفاض الانتاج وزيادة النفقات الحكومية واستشارء نزعات المحاكاة في الاستهلاك والترف وذلك إلى جانب الأثر المت ازيد للتضخم على الاقتصاد والذى أصبح يعتمدكلية على الاستي ارد في الوفاء بحاجات المجتمع لمواجهة مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار يستلزمالأمر اتخاذ خطوات أساسية من أهمها ما يلي:

1() العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية، وإحلال الاستثمار القائم على نظم المشاركة بدلاً من الفائدة الربوية باعتبارها وقود التضخم.

2() ضبط قيمة النق ود المتداولة في المجتمع وإيقاف أسلوب تمويل عجز موازنة الدولة عن طريق الإصدار النقدي وضع الضوابط المنظمة لدور المصارف التجارية في خلق النقود الائتمانية أي إصلاح النظام النقدي والمصرفي.

3() ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق تجنب إهدار المال العام وإنفاقه على الترف والمناسبات وذلك إلى جانب ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المباد ارت والجهود الذاتية في مجال الخدمات.

4() الحد من الاعتماد على الاستي ارد وتحويل الطاقات الإنتاجية المستخدمة في إنتاج المحرمات والخبائث إلى إنتاج السلع النافعة ومنها الضروريات والحاجيات.

5() تحرير النظام النقدي من التبعية التامة للدولار واليورو ويخضع له ويأتمر بأمره.

**ت- <u>مشكلة ضعف الإنتاجية</u>**:تعتبر مشكلة ضعف إنتاجية العامل سبباً أساسياً لكثير من المشكلات التي يعانى منها الاقتصاد في الدول العربية من ارتفاع الأسعار وتدهور في مي ازن المدفوعات وزيادة الطلب على القروض الاجنبية بفائدة وغيرها، ومن ثم فإن علاج هذه المشكلة سوف ينعكس بأثاره الإيجابية على حل العديد من المشكلات الأخرى، وأنه يمكن زيادة الإنتاجية بالوسائل الآتية:

1() الاهتمام بالإنسان العامل، اختيا ار إعداداً وتدريباً وتطوي اًر وضرورة بنائه إيمانياً وخلقياً وسلوكياً وفنياً.

2() تنمية واستغلال الموارد الطبيعية المتوافرة وحمايتها من سوء الاستغلال والاستعمال.

3() توفير الطمأنينة لرؤوس الأموال لتشجيعها على القيام بالمشروعات الإنتاجية وحمايته من المصادرة والابت ازز ونحو ذلك.

4() وضع خطط التعاون والتكامل بين البلدان الإسلامية باعتبارها مكونات لأمة واحده.

**ث- <u>مشكلة العمل والعمال</u>** :يرجع وجود مشكلات العمل والعمال إلى السياسات المتخبطة التياتبعتها الدول والقوانين الجائزة التي سنتها بهدف التضييق على العمال والحد من حرياتهم واستمالة السلطات لنقاباتهم واحادتها عن هدفها في تشجيع أبنائها ورعايتهم, ويمكن معالجة مشكلات العمل والعمال بالأساليب الآتية:

1() نشر الوعى الإسلامي بين فئات العاملين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

2() تطهير القوانين والنظم الخاصة بالعمل والعمال والأجور من كل ما يسبب الظلم والقهر.

3() العمل على إيجاد نقابات عمالية ممثلة تمثيلاً صحيحاً وصادقاً لفئاتهم المختلفة والأخذ بمبدأ الشورى ليس فقط بتعيين العمال في مجال الإدا ارت فحسب ولكن يجب أن يكون التشاور على جميع المستويات.

4() الاهتمام برفع الكفاءات الفنية ومحاولة تنميتها بالأساليب المعاصرة.

5() استنباط أساليب الحوافز التي تشجع العاملين على زيادة جهودهم والتي ت ارعى تحقيق العدالة بينهم.

6() المشاركة في أنشطة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل والمعاونة في توسيع أنشطة لتشمل العالم الإسلامي بأس ره(اب ارهيم العسل ،2006، ص63).

ج- **مشكلة التبعية الغذائية:** تعد ظاهرة اتساع الفجوة بين الاحتياجات والإنتاج المحلى من الحاجات الأصلية للإنسان من أخطر الأزمات ال ارهنة التي تواجه المجتمع سواء في ابعادها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ويزيد من خطورة هذه المشكلة عدم الدخول في مواجهة جادة لها حتى الآن ونرى أن المواجهة الحاسمة لهذه المشكلة تقتضى ما يلي:

1() توعية المواطنين بأبعاد المشكلة وأخطارها مما يفتح المجال لمشاركة شعبية حقيقية في مواجهتها.

2() المواجهة الفورية الحازمة لعوامل استن ازف الأ ارضي الزارعية وزيادة معدلات استصلاح واستزارعالأ ارضي الجديدة.

3() الاهتمام بزارعة المحاصيل الرئيسية التي هي أساس القوت وتجنب الانزلاق في متاهات الفواكه والكماليات الغذائية.

4() ترشيد استخدام المياه العذبة وتكثيف الإنتاج الزارعي باستخدام الأساليب العملية الحديثة.

5() وضع أولويات مجالات الإنتاج الزارعي تبدأ بالمحاصيل الغذائية الأساسية مع استخدام السياسات التسعيرية والتسويقية المتوازنة مع هذا التوجه.

6() تشجيع قيام تعاون وتكامل في مجال الإنتاج الغذائي بين الشعوب العربية والإسلامية للحد من مخاطر التبعية لدول القوى العالمية.

ح- **مشكلة الإسكان:** تعتبر مشكلة الإسكان من أهم المشكلات التي تعانى منها الدول العربية والإسلامية ويشعر بها كل مواطن، ويرى أن المشكلة نشأت بسبب عدم عدالة قوانين الإيجار والانص ارف إلى إنشاء الإسكان الفاخر دون الاسكان الشعبي، وسوء التخطيط العم ارني، وارتفاع تكلفة مواد البناء(اب ارهيم العسل، 2006، ص93)، وعدم العدالة في توزيع الوحدات السكنية، وقصور جهود الجمعيات التعاونية، ومن أهم السبل لحل المشكلة ما يلي:

1() إعادة النظر في قوانين الإسكان القديمة وقوانين الإيجا ارت القائمة على أن تقوم على أساس العدالة في الإسلام وذلك لإيجاد الحافز المادي على الاستثمار في قطاع الاسكان.

2() الاهتمام بالإسكان الشعبي والذى يمثل الطلب علية أكثر من 70% من إجمالي الطلب على المساكن.

3() استخدام نظام الإجارة المنتهية بالتمليك بدلاً من الفوائد الربوية في القروض المقدمة لقطاع الإسكان.

4() توزيع الوحدات السكنية باستخدام أسس عادلة دون وساطة أو محسوبية.

خ- **مشكلة الديون:** تعتبر مشكلة الديون من أخطر المشكلات التي تواجه الدول لعربية والإسلامية الفقيرة (النامية) بصفة عامة والجازئر بصفة خاصة حيث أن تفاقم هذه المشكلة قد ينتج عنه تعثر عملية التنمية الاقتصادية واضعاف القدرة على الاستي ارد وت ازيد العجز في مي ازن المدفوعات وارتفاع معدل التضخم وت ازيد التبعية الاقتصادية للخارج ومن ثم ت ازيد التبعية السياسية والخضوع لتوجهات المنظمة المالية الدولية، ومن أهم الطرق الناجحة في مواجهة هذه المشكلة ما يلى:

1() وضع خطة متوازنة للتنمية الاقتصادية تهتم بجميع قطاعات النشاط الاقتصادي في إطار فقه الأولويات.

2() التعبئة الرشيدة للمدخ ارت الضائعة مثل الاكتناز والناتج المفقود نتيجة الطاقة الانتاجية الضائعة، وما يضيع نتيجة الاستهلاك غير الرشيد سواء كان عاماً أو خاصاً ، وما يضيع نتيجة

التصرف غير الرشيد في النقد الأجنبي ومتأخ ارت الض رائب وتهرب رؤوس الأموال المحلية للخارج

، والبطالة المقنعة والضياع الناتج من عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاستثمارية.

3() محاولة زيادة حصيلة الصاد ارت ما أمكن لزيادة الاحتياطيات من العملات الاجنبية.

4() ترشيد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلاد لخفض مدفوعات خدمة عوائدها.

5() عدم التعامل بالربا وتطبيق نظم التمويل الإسلامية التي تقوم على المشاركة.

د- **مشكلة النظام النقدي والنظام المصرفي:** لقد اختارت الدول العربية والإسلامية ما بين الاشتاركية تارة وال أرسمالية تارة أخرى تقتبس منهما انظمتهما وبطريقة مشوهة أحياناً ومن ذلك النظام النقدي والنظام المصرفي فاجتمع من هذين النظامين في هذه الدول عيوب النظم الاشتاركية وال أرسمالية من التضخم والركود وإلى التقلبات في أسعار الصرف، ومن أهم الحلول لهذه المشكلة ما يلي:

1() ابدال نظام الفائدة الربوية بنظم المشاركة لتشجيع المدخ ارت وتوظيفها في التنمية.

2() عرض النقود على أسس سليمة والحد والامتناع كلية عن التمويل التضخمي لمي ازنية الدولة.

3() رفع كفاءة الجهاز المصرفي والارتفاع بمستوى خدماته.

4() إنشاء مجموعة متكاملة متناسقة من المشروعات الاستثمارية في إطار خطة التنمية الموضوعة.

5() إنشاء سوق نشطة حرة للأوارق المالية يشترك فيها الشركات المساهمة ومصارف الاستثمار وشركات الاستثمار بصفة أساسية.

## قائمة المراجع:

**1**/ ابرهيم العسل، التنمية في الاسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للد ارسات والنشر والتوزيع، الكويت، 2006.

2/ أحمد محمد أحمد مندور، مبادئ الاقتصاد الجزئي، قسم الاقتصاد، الاسكندرية ،2006.

3/ اسماعيل محمد هاشم، المدخل الى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث ،1973.

4/ جلال البنا، القياسات الاقتصادية في اتخاذ الق ارارت، المكتب العربي الحديث، مصر ،2004.

5/ جاسم محمد سلطان، خطواتك الاولى نحو فهم الاقتصاد، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع ،

2010.

6/ خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، ط2، كلية الحقوق، الكويت ،2001.
7/ خالد سعد زغلول حلمي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الولاء للنشر والتوزيع ،1993.
8/ عبد الله محمد عبد الرجمان، علم الاجتماع الاقتصادي: النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.